القانون والحوكمة المعاصرة

الدكتور/ مراد بن سعيد
جامعة باتنة - الجمهورية الجزائرية

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى محاولة إدراك الظّاهرة القانونية في مرحلة ما بعد الدولة القومية، ولهذا سوف نقوم بكشف التحوّلات التي طرأت على الذات القانونية وفق أبعاد مابعد بنيوية جديدة تتناسب مع التطوُّرات التي عرفتها العلوم الإنسانية، وبعد موجات العولمة وعودة السوق كنظام ضبطي عالمي، ومقارنة الوضعية الحالية بالظروف المشابهة في نهاية القرن ١٨ من جهة، والظّروف التي أنتجتها دولة الرّفاه من جهة أخرى، وذلك من أجل استخلاص الإطار العام للإنتاج والتطبيق المعياريين في مرحلة ما بعد الدولة.

وبعد استعراض التحوُّلات التي عرفتها ذات القانون من خلال فصلها عن الخطابات المهيمنة التي كانت تميّزها في مرحلة الحداثة الدولاتية، المتمثلة في السياسة، الاقتصاد والفردانية المنهجية، ننتقل لمناقشة التوجُّهات الجديدة لاقتران القانون بالأنساق الاجتماعية الأخرى، وهو ما يثير النقاشات الدّائرة بين الشّكليّين والجوهريّين فيما يخص مفهوم العقلانية القانونية، الذي يتحدّد في العلاقة بين "الاستقلالية" و"القانون"، واستنتاج الحلقة المفرغة لهذا النقاش، والتي لا تستطيع استيعاب التطوّرات الحاصلة في مجال الضبط الاجتماعي، نقترح منظور جديد للاستقلالية القانونية يتجاوز مفاهيم اليد الخفية والاستقلالية المطلقة من جهة، ومفاهيم الضبط عن طريق السّيطرة والتحكّم الخاصة بدولة الرّفاه من جهة أخرى، نحو مفهوم "الاستقلالية المتضمّنة" في إطار عقلانية انعكاسية إجرائية.

الكلمات الدالة: الذات القانونية، البنائية، مابعد البنيوية، الحوكمة المعاصرة، الاقتران البنيوي، العقلانية القانونية.

المقدمة:

يشكّل موضوع المعيارية لفترة ما بعد الدولة القومية أهم مجال يمكن البحث فيه والانشغال به، نظراً للتطوُّرات الجذرية التي عرفتها الظاهرة المعيارية في هذه الفترة من جهة، وما يمثّله هذا النظام من أهمية بالنسبة للمشروع الدولاتي لمرحلة الحداثة أو لمختلف فعاليات المجتمع من جهة أخرى، حيث إن الدولة "كمؤسسة المؤسسات"، عملت على بناء منظومة معيارية خاصة، وقامت بفرضها على المنظومات المعيارية لمختلف فعاليات المجتمع. لكن عند حديثنا عن الظاهرة المعيارية لما بعد الدولة القومية، فإننا نلحظ شكّا لإمكانيات تشكُّل نظام معياري بدون دولة، نظراً للتأثير الكبير الذي مارسته القيم الدولاتية على تأطير الحياة العامة والخاصة لمدة تزيد عن ثلاثة

قرون، غرست إيماناً لا يدعو للريب في استحالة وجود حياة من دون الدولة، خاصة مع تزامن تطوُّر هذه القيم مع مجموعة من الأطر العلمية والثقافية الدولاتية في إطار مشروع الحداثة.

إن الظواهر الملاحظة تؤكّد وجود أشكال لهذه الحياة يمكن أن تكون بديلاً للمشروع الدولاتي، وأن الدولة كحقيقة مطلقة تنفي كل أشكال التفكير في غيابها، قد أصبحت مجرد سردية شغلت بال الإنسان وحجبت عنه السرديات الأخرى. لقد قامت موجات العولمة والخصخصة كظواهر واقعية إمبريقية، والمدارس النقدية والتفكيكية كتأملات فكرية وفلسفية، بطرح العديد من التساؤلات حول مدى إمكانية إطالة حياة حقيقة الدولة وكل كيان يدعي المركزية و اليقين. وعلى أساس هذه التساؤلات يمكن الانشغال بإعادة تشكيل "عالم جديد" تكون الدولة فيه مجرد فاعل من الفواعل، قد لا يرق تأثيرها مستويات ودرجات قد تنافس تأثيرات فواعل غير دولاتية أخرى.

إن نظرية القانون المعاصرة يجب أن تعبّر معياريا بطريقة تجاوبية عن التجزؤ المحيّر الذي أصاب المجتمع، من جراء التفاضل الاجتماعي العالي التخصص، والمعقد إلى درجة الشواش، فقد هاجمت النظريات النقدية والتفكيكية كل المبادئ التي تقوم عليها النظرية التقليدية للقانون، وأثبتت عجز الخطابات القانونية عن الاستجابة للتطورات المجسّية للسياسة والقانون، فعملت على تفكيك كل التمييزات والاختلافات التي تكتنف هذه النظرية التقليدية، سواء كانت "جوهرية" أو "شكلية"، "فردانية" أو "جماعية"، "تدخلية" أو "ليبرالية"، فلم تعد كل هذه الثنائيات تعبّر عن واقع المجتمع المعاصر. لقد هُزّت هذه الأخيرة بموجات التغيير الوحشية لظواهر العولمة، الخصخصة، الرقمنة والتفاضل الاجتماعي العالي التخصص، فكل الممارسات السابقة باختلاف أشكالها ومضامينها أصبحت ضحية لهذه الكوارث.

لقد تفككت كل أنظمة دولة الرفاه، بعد أن كانت الدولة بمؤسساتها موضوعة وسط الأمة من أجل الضبط السياسي والاجتماعي وفق منظور هرمي وآليات سلطوية تحكمية آمرة، وفي إطار مشروع حداثي يمجّد العقل ويضع الفرد كوحدة للتحليل. وبهذا عرف المجتمع منتوجاً قانونياً، عاماً أو خاصاً، يتحدد وفق متغير وحيد على مستوى الإنتاج أو التطبيق وهو الدولة الوطنية كرهان موحد لكافة المجتمع. أما الآن، فقد عرف المجتمع تطوراً هائلاً يعبر عن الانقسام و التجزؤ إلى العديد من الخطابات المختلفة التي تعبر عن عقلانيات مختلفة، غير متوافقة بشكل متبادل، حوّلت مفهوم الوحدة القانونية وفق مبدأ تدرجية القيم المهيمنة في المقاربة الدولاتية الهرمية إلى

محاولة إيجاد نوع من التوافق المعياري بين هذه الأنظمة، وفق منظور شبكي متعدد الاتجاهات والمستويات.

إن تجزؤ المجتمع إلى تعدد لا متناهي من القطاعات الاجتماعية يتطلب تعدداً في منظورات الوصف الذاتي لهذه القطاعات، وعلى هذا الأساس، عرفت منظومة الضبط القانوني تطوراً راديكالياً بعد التأثيرات البالغة الأهمية لفكرة التقنين التي تعرفها كل مجالات الحياة، ولعلاقة هذه العملية بمختلف الأنساق الجزئية للمجتمع إلى جانب النسق الجزئي القانوني، مما أدى إلى نشوء عدة اتجاهات أكاديمية – القانون والمجتمع، القانون والاقتصاد – والتي تؤيد فكرة أساسية واحدة وهي البناء الاجتماعي للواقع القانوني.

يندرج هذا البحث في إطار الانشغالات الجديدة المتعلقة بظروف الضبط الاجتماعي في ظل ظروف الحوكمة المعاصرة، ويتمحور حول التساؤل التالي: كيف يمكن تصوُّر القانون كضابط اجتماعي في ظل مجتمع ما بعد دولاتي؟

ينشغل موضوع هذا البحث بأحد أهم المجالات البحثية لفترة ما بعد الدولة، وهو موضوع القانون لما بعد الدولة القومية، والذي يعرف أكاديميا بحقل "الحوكمة والقانون"، ويهتم بدراسة المنظومات المعيارية وفق منظور الحوكمة المجتمعية، وهو حقل متعدد المناهج والعلوم، وتساهم فيه العديد من العلوم الاجتماعية والطبيعية والتقنية، ويضع مجموعة من الافتراضات حول مفهوم الظاهرة المعيارية بطريقة تتناسب مع الشواهد والحجج اللايقينية. حيث إن مفهوم الضبط القانوني سوف ينظر إليه بثلاث فرضيات أساسية، أولاً: يشكّل القانون لما بعد الدولة ظاهرة لايقينية غير خطية، تتماشى مع مفاهيم الحقيقة المبنية مقابل الحقيقة المعطاة، والمواضيع غير المركزية مقابل المواضيع المتعالية. ثانياً: يتصف القانون ما بعد الدولاتي بتعددية المراكز وعدم وجود مركز مهيمن يمكن أن يشمل مراكز القرار الأخرى في إطار تدرج سلّمي. ثالثا، وكنتيجة للفرضيتين السابقتين، فإنه لابد من تسمية المرحلة التي نعيشها الآن بمرحلة ما بعد الدولة، وهو ما ينسحب على القانون، الذي لم يعد قانوناً دولاتياً بامتياز، بل يجب الاعتراف بقدرة باقي فعاليات المجتمع على إنتاج وتطبيق القانون وفق استقلالية مطلقة بالنسبة للإرث المعياري الدولاتي.

المبحث الأول
تحوُّلات بنائية ما بعد بنيوية للذات القانونية

انطلاقاً من البعد البنيوي الذي يتميز به البحث، والذي يُعطي للطبيعة الاجتماعية مفاهيم راديكالية لإنتاج المعرفة، فإنه يمكن دمج كل الاتجاهات والتطوُّرات التي طرأت على فكرة الذات الإنسانية وإثبات المعرفة البنائية للواقع القانوني. يسعى هذا التوجه عموماً لتحقيق هدفين أساسيين:

١- استبدال مبدأ "الفردانية المنهجية" بالبناءات الاجتماعية.

٢- رفض مفهوم "الفاعل العقلاني" الذي تتميز به الفردانية المنهجية لصالح البناءات الاجتماعية مثل "الخطاب" و"الانعكاس الاجتماعي الذاتي" و"التنظيم الذاتي".

أما بالنسبة للقانون، فإن النقطة الأساسية لهذا التطور هي إزاحة فرضية الحقيقة المطلقة والمستقلة، وتبني أبعاد بنائية للواقع القانوني، وبذلك تحدد الفرضية البنائية للقانون في الصيغة التالية(١):

١- في إطار الابستمولوجيا البنائية فإن القانون يظهر كذات ابستمولوجية مستقلة، تقوم ببناء حقيقة اجتماعية من ذاتها.

٢- في إطار الابستمولوجيا البنائية، فإن القانون يظهر كعمليات تواصلية تقوم عن طريق عملياتها القانونية بإنتاج الفواعل الإنسانية كمصنوعات دلالية.

٣- في إطار الابستمولوجيا البنائية فإن القانون يقبع- وبصورة دائمة- في وضعيات متناقضة بين الاستقلالية العملياتية والتبعية الإدراكية، ويظهر الخطاب القانوني في إطار "فخ ابستمولوجي" بين الاستقلالية والتبعية بالنظر إلى الخطابات الاجتماعية الأخرى.

وعلى هذا الأساس، واعتمادا على ثلاثة أبعاد أساسية، "اجتماعي"، "زماني" و"مكاني"، سوف يتجه القانون الخاص لما بعد الدولة نحو استقلاليات متعددة عن الواقع الوضعي الدولاتي، ومن علاقة هرمية بين ذاته والواقع، تمثلت أساسا في تبعية مطلقة للفردانية المنهجية والبعد الإنساني (البعد الاجتماعي)، والتحوُّل المزدوج الذي عرفته مرحلة الحداثة، والمتمثل في هيمنة النظامين والمنطقين الاقتصادي (البعد الزماني)، والسياسي (البعد المكاني)، وهو ما أدّى إلى إعادة بناء ذات شبكية "واحدة" و"متعددة" و"مستقلة" في آن واحد.

(١) Gunther Teubner, Droit et réflexivité. L'auto-référence en droit et dans l'auto-organisation, Bruxelles, LGDJ, Paris, 1994, p 174.

أولاً – فصل القانون عن البعد الإنساني والفردانية المنهجية:

سعياً منّا لفهم عميق للعلوم في مرحلة ما بعد الحداثة، سوف نحاول الاستفادة من حركة التوجه اللّساني والدلالي في العلوم الاجتماعية عموما والقانون خصوصاً، ولهذا سوف يكون البعد البنيوي ضد الإنساني المتأثر باللسانيات واضحاً في تحليلنا لذات القانون ما بعد الدولة، هذا البعد الذي يشترك فيه معظم مفكري ما بعد الحداثة. وعليه سوف يتجه تحليل القانون من الوضع الثابت والمعزول عن الجانب الاجتماعي إلى أبعاد أكثر حركية، وفي علاقة دائمة بالأقنعة الاجتماعية التي تغطّي الفعل الإنساني، وهذا في إطار بعد بنائي للواقع القانوني يسعى دائما للتقرب من الحقيقة عن طريق الممارسات الاجتماعية المختلفة(٢).

إن الأساس الذي تقوم عليه النظريات ضد الإنسانية هو فكرة أن اللغة هي مفتاح فهمنا لأنفسنا وللعالم من حولنا، ففكر الإنسان مشكّل من بنى المعاني اللغوية والثقافية، فهو منتوج القوى الاجتماعية والثقافية الخارجة عن سيطرته، حتى أن الاتجاهات المتطرفة تسعى إلى تذويب الإنسان (المسمى غالبا بالذات) في بنى المعاني الاجتماعية التي تكون غير ثابتة وغير محددة، فهي تتغير عبر الزمن وتعمل في إطار تراكم التواصلات والروابط الجديدة(٣).

وبصرف النظر عن الدلالة التاريخية لمفهوم النزعة الإنسانية، يمكن أن نقول بأن تيار فلسفة موت الإنسان يطلق صفة فلسفة ذات نزعة إنسانية على كل فلسفة:

- تهتم بالإنسان وتخصه بمكانة ممتازة في العالم، وفي تطور التاريخ وفي سيرورة المعرفة، وتعتبره قادرا على المبادرة وعلى الإبداع.
- تؤكد على أولوية الوعي والإرادة في كل مشروع تأسيسي.
- تنطلق من الذات والذاتية للبحث عن شروط تأسيس الموضوع والموضوعية.
- تؤمن بأن المبادرات البشرية تساهم في صناعة التاريخ، وأن التاريخ يحقق نوعا من التقدم، وأن لذلك التقدم اتجاهاً ومعنى مرتبطين بفعاليات وأهداف بشرية(٤).

---

(٢) Boaventura de Sousa Santos, Droit: une carte de la lecture déformée Pour une conception postmoderne du droit, Droit et société, Vol.10, 1988, p 383.

(٣) David Kennedy, Critical Theory, Structuralism and Contemporary Legal Scholarship, New England Law Review, Vol.21,1985-1986, pp 209-289.

(٤) عبد الرزاق الدواي، موت الإنسان في الخطاب الفلسفي المعاصر، هيدغر، ليفي شتروس، ميشيل فوكو، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٢، ص ٠٨

وقد عزمنا أن نقوم بالتركيز على نماذج من خطابات فلسفة موت الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بإسهامات كل من النقد الهيدجيري (نسبة إلى Heidegger) للنزعة الإنسانية وفلسفة الذات، الذي يتم من منظور الدعوة إلى تفكيك الميتافيزيقا وتجاوزها(٥)، كذلك النقد الأنثرولولوجي البنيوي الذي يتجسد في أبحاث كلود ليفي شتروس ودعواته لاعتبار التاريخ كملاذ أخير للنزعة الإنسانية(٦)، كذلك نجد النقد الأركيولوجي ثم الجنيالوجي في مشروع ميشال فوكو، الذي يعتبر مزيجاً من النقد البنيوي وفلسفة التفكيك والاختلاف(٧)على اعتبار أن الإنسان كمفهوم أنتجته مرحلة الحداثة والتنوير، خاصة بعد إسهامات Descartes، يعتبر اختراع حديث العهد، صورة لا يتجاوز عمرها مئتي عام، إنه مجرد انعطاف في معرفتنا، وسيختفي عندما تتخذ المعرفة شكلاً آخر جديد.

وعلى عكس التقليد البنيوي، فإن الاتجاهات ما بعد البنيوية وما بعد الحداثية تؤكّد أن الأفراد مبنيون من طرف تنوُّع اللغات والخطابات والمنظورات(٨)، إن الذات لا يمكن أن تعادِل الكثير، لكن لا يمكن أن تكون أي ذات جزيرة منفصلة، حيث إن كل واحدة توجد في نسيج العلاقات هي اليوم أكثر تعقيداً وتنقلاً من أي وقت مضى، صغير أو كبير، رجل أو امرأة، غني أو فقير، إن أي شخص هو دائما موجود في النقاط العُقدية في دوائر تواصلية معينة(٩).

إن مفهوم الشخص الرحب الواسع نجده قد انشق إلى مصنوعات دلالية متنوعة في هامش اللغة والألعاب اللغوية المختلفة. إن هذا البعد ما بعد البنيوي وما بعد الإنساني يمثل البعد الأول لتطورات وتحولات القانون في مرحلة ما بعد الحداثة،

---

(٥) Martin Heidegger, Lettre sur l'humanisme, Traduction de Roger Munier, Paris, Aubier, 1964.

(٦) محمد مجدي الجزيري، البنيوية والعولمة في فكر كلود ليفي شتراوس، الطبعة الثالثة، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩٩، ص ٦٣.

(٧) يقول فوكو إن النزعة الإنسانية هي أثقل ميراث انحدر إلينا من القرن التاسع عشر...، وقد حان الأوان للتخلص منه، ومهمتنا الراهنة هي العمل على التحرر نهائيا من هذه النزعة، حول إسهامات ميشال فوكو في هذه النزعة الجديدة انظر: ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٨٧؛ جيل دولوز، المعرفة والسلطة، مدخل لقراءة فوكو، ترجمة سالم يفوت، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧.

(٨) عبد العزيز حمودة، المرايا المحدبة، من البنيوية إلى التفكيك، سلسلة عالم المعرفة، الكويت١٩٩٨،، ص ٢٥٣.

(٩) J- F. Lyotard, The Postmodern Condition: A Report on Knowledge, Manchester University Press, Manchester, 1984, p 15.

فالقانون في هذه الحالة لا يربط الإرادات الأصيلة للبشر، لكن المصالح المبنية اجتماعياً للشركاء والموجودة كمصنوعات دلالية وكنصوص وخطابات.

ربما يجب أن نأخذ بنصيحة أحد أكبر الخبراء في إعادة بناء القانون وهو Derrida، الذي يقول حول مفهوم العقد كمؤسسة أساسية لفقه القانون: إن الالتزام أو العقد لا يوجد بين الشخص الذي يعطي والشخص الذي يعطى إليه شيء ما، بالأحرى يوجد بين نصين وبين منتوجين، فالالتزام لا يلزم أشخاصاً أحياء، لكن أسماء في هامش اللغة، فهو الحركة التي تجد علاقة إلزامية وتعاقدية بين الذات واسمها الموجود والمتموقع في هامش اللغة(١٠).

إن Derrida هنا يلمّح إلى انشقاق الحداثة بين الاسم والذات، بين الشخص (الأقنعة الاجتماعية) كتعدد البنى اللغوية والحياة الداخلية للأفكار والمشاعر التي يشير إليها الشخص، ولكنه لا يمكن أن يكون جزءاً منها. إن إرادة الذات المشخصنة ليست سيدة العلاقة التعاقدية، بالأحرى فإن شخصانية العقد تعاني من نتائج وجود الذات في حالة غير ممركزة، مما يستدعي نفي كل استقلالية فردية في فقه القانون، خاصة مع الأطروحات النظرية للمدارس النقدية، والتي تؤكد وفق فرضية عدم التحديد، أن القانون هو أصلاً متضارب داخلياً وخارجياً، مما يجعله غير قابل للتفريق بين ذاتية الأعمال القانونية وموضوعيتها، عقلانيتها ولا عقلانيتها(١١). إن الفهم التناقضي للقانون هو الذي يحدد البعد ضد الإنساني وضد الفرداني لصالح البناءات الاجتماعية المختلفة.

ثانياً – فصل القانون عن الاقتصاد:

إن نقطة تقوية هذه التوجهات ضد الإنسانية في مجال القانون هي بشكل آني من أجل إبعاده عن حقلين أساسيين شكلا سوية التمييز الموجه الذي رافق نظرية القانون في فترة الفردانية المنهجية والسرديات الكبرى، والتي ترجمت سلوكات الدولة الوطنية في هذا المجال، هذان الحقلان هما السياسة والاقتصاد.

إذن، إن هذا التوجه الذي نعرفه الآن يقضي بإبعاد القانون ليس فقط عن القطاع

(١٠) Jacques Derrida, Des tours de Babel, in J. Derrida, Psyché: Inventions de l'autre. Paris: Galilée, 1987, pp 135-141, cited in: Gunther Teubner, Contracting worlds: the many autonomies of private law, Social & Legal Studies, Vol.9, nº3, 2000, p 399 et 406.

(١١) Raymond A. Belliotti, Critical legal studies: the paradoxes of indeterminacy and nihilism, Philosophy Social Criticism, Vol.13, 1987, p 145.

العام ولكن عن القطاع الخاص كذلك، ولهذا وجب إعادة النظر في الفرق بين قانون قائم على الكفاءة الاقتصادية (المنطق الاقتصادي) والسياسات الضبطية لدولة الرفاه (المنطق السياسي) من جهة، واستقلالية ولامركزية قواعد الإنتاج من جهة أخرى(١٢). إن الفقه القانوني التقليدي قد ركّز كثيرا على الاستقلالية الفردية ووضعها في مركز القانون، حتى أصبحت من المعايير الأساسية لتمييزه عن القانون العام(١٣)، لكنه في سعيه لاستحواذ هذه الوحدة النظرية للقانون قد أغفل النقطة الأساسية والمتمثلة في التعددية الخطابية للمجتمع الحالي إلى العديد من الاستقلاليات والجزر.

إن القانون لا يمكن أن يحدَّد ببساطة بمجرد عملية تقنين الفعل الاقتصادي، سواء تعلق الأمر بالتقليد الماركسي الأرثودوكسي أو الشكل الليبرالي للاقتصاد والمجتمع(١٤)، وقد كان هذا هو الخطأ الأكبر في تاريخ فقه القانون، خاصة القانوني المدني وفق التقليد الأوروبي، حيث نجد أن المؤسسات الأساسية لنظرية القانون قد استندت على المنطق الاقتصادي وأهملت العقلانيات الاجتماعية الأخرى، فقانون العقود قد اختُزل بشكل متزايد إلى مجرد قانون المعاملات التجارية، فعملت كل النظريات على توجيه هذا القانون نحو أفكار الكفاءة وتحقيق أقصى حد من الكفاءة الاقتصادية(١٥). هذا ما أدى إلى اقتصار مفهوم العقد على نسقين اجتماعيين فقط، هما الاقتصاد والقانون وإغفال الأنساق الاجتماعية الأخرى، وفق سيناريوهات متبادلة بين هذين النظامين فقط، كما توضّحها Louise Rolland من خلال: تجاور أو تنافر أو تتابع بين النظامين الاقتصادي والقانوني، مما يفضي إلى أشكال قانونية واجتماعية مختلفة حسب شكل العلاقة بين النظامين(١٦). بدلا من ذلك، يجب النظر إلى العقد على

(١٢) Gunther Teubner, After Privatisation? The Many Autonomies of Private Law, Current Legal Problems, Vol.51, 1998,, p 397

(١٣) Ralf Michaels and Nils Jansen, Private Law beyond the State? Europeanization, Globalization, Privatization, American Journal of Comparative Law, Vol.54, nº4, 2006, p 851

(١٤) Jason. E. Whitehead, From criticism to critique: preserving the radical potential of critical legal studies through a reexamination of Frankfurt school critical theory, Florida State University Law Review,Vol.26, 1999, p 707

(١٥) Nathan Oman, Unity and Pluralism in Contract Law, Mich. L. Rev, Vol.103, 2005; Louise Rolland, op.cit, p 910

(١٦) Louise Rolland, Les frontières de l'ordre contractuel: les stratégies économiques et juridiques, Les Cahiers de Droit, Vol.47, nº1, mars 2006, Université Laval, pp 13-32

أنه علاقة أكثر من صفقاتية، تجمع بين العديد من الذوات، والتي تتواءم مع المحيط المجتمعي من خلال تطوُّرها في إطاره عبر الزمن، مما يعطيها أكثر مرونة وتكيُّفا(١٧)، ولكن في نفس الوقت لا يمكن إخراج مفهوم العقد من الإطار الصفقاتي إلى الإطار العلاقاتي البحت ذي البعد الاجتماعي الضيّق والمتعلق بالتضمين والتضامن الاجتماعيين والتعاون والمشاركة، والتي ذهبت إليه الاتجاهات الأولى للاقتصاد المؤسساتي الجديد، هذا الاتجاه الذي ساهم في هيمنة النسق الجزئي الاجتماعي مثلما كانت هيمنة النسق الاقتصادي في العقود الكلاسيكية، ولكن يكون ذلك عن طريق تصوُّر الممارسات الاجتماعية المختلفة وإعادة بناء هذه العقلانيات المتناقضة والمتضاربة، حيث العقلانية الاقتصادية هي واحدة من بين مجمل العقلانيات الاجتماعية المختلفة، فلا يمكن إيجاد معايير مشتركة كما حددها Ian Mc Neil مثلا والقادرة على الإحاطة بكل العمليات التعاقدية(١٨)، إن مهمة القانون اليوم هي حماية العقد من السوق (المنطق الاقتصادي) في حد ذاته، وحمايته كذلك من أية هيمنة قد يفرضها نسق اجتماعي معين على النسق القانوني.

لقد كان فقه القانون ضحية للتحوُّل والانقسام المزدوج الذي عرفته الإنسانية في القرن العشرين(١٩)، والمحددة في الهيمنة التي فرضها كل من النظامين السياسي والاقتصادي. فمن جهة، فالفعل الاقتصادي قد طور ميولاً شمولية في توسّعه على حساب المجتمع الواسع، وتم تحويل العلاقات الاجتماعية غير التجارية إلى علاقات اقتصادية ربحية، ومن جهة أخرى، عرف مفهوم دولة الرفاه تطوراً كبيراً، والذي عمل على تحويل النشطات الاجتماعية لصالح الخدمات العمومية التابعة للقطاع العام، وعلى هذا الأساس أصبحت مسؤولية الضبط القانوني لهذه النشاطات تابعة للقانون العام(٢٠). وقد كانت هذه النقطة هي أساس الاختلاف بين الأيديولوجيتين الليبرالية والاشتراكية، حيث إنه بالنسبة لكلا الأيديولوجيتين فإن القانون هو مماثل لقانون

(١٧) Louise Rolland, Les figures contemporaines du contrat et le Code civil du Québec, Revue de Droit de McGill, Vol.44, 1999, pp 922.

(١٨) David Campbell, Reflexivity and welfarism in the modern contract law, Oxford Journal of Legal Studies, Vol.20, nº3, 2000, pp 477-498.

(١٩) Karl Polanyi (1944), The Great transformation: the political and the economic origins of our time, Beacon Press, USA, 2001, p 267.

(٢٠) Orly Lobel, The Renew Deal: The Fall of Regulation and the Rise of Governance in Contemporary Legal Thought, Minnesota Law Review, Vol.89, 2004, pp 364-366.

الاقتصاد، لكن الاختلاف كان في دور هذا القانون، هل يعكس الكفاءة الاقتصادية أم السياسات الحكومية، مبادئ الاستقلالية الاقتصادية أم التدخل السياسي؟ إن كلتا الأيديولوجيتين ساعدتا على خلق مؤسسات قانونية والتي تشدد – ولو أنها بأشكال مختلفة– على تفاعل القطاعين السياسي والاقتصادي ولكن في نفس الوقت أهملت أو استخدمت القطاعات الأخرى في المجتمع المدني(٢١).

إن التحدي الأكبر للتنظير في القانون اليوم هو إعادة التفكير والانتقال من استقلالية واحدة (أي الاقتصاد) للحرية الفردية إلى الاستقلاليات العديدة لمختلف العوالم الاجتماعية، أي استقلالية التربية، الرعاية الصحية، العلاقات الشخصية، البحث العلمي والإعلام..(٢٢).. إن الوظيفة الأساسية للقانون اليوم هي تقنين مختلف عمليات التكوين العفوي واللامركزي للقيم والمعايير التي تتمتع بها مختلف الخطابات الاجتماعية في المجتمع المدني(٢٣).

وعلى هذا الأساس، سيُعاد بناء القانون بانتقال التركيز من البعد الثابت إلى البعد التزامني للفعل الاجتماعي، إلى جانب البعد الاجتماعي الذي أثبت الطبيعة ضد الإنسانوية وضد الفردانية للقانون، وعليه استبدال المفهوم الاقتصادي للقانون بالمشروع الخطابي بين مختلف الخطابات الاجتماعية. إنه إذا كان هناك درس وحيد يمكن أن نستشفه من النظريات الاجتماعية الراهنة فإنه يكون درس الاستقلالية الاجتماعية، أي القدرة على الضبط الذاتي للمجال الاجتماعي التي هي ليست محصورة على الآلية الاقتصادية للسوق، لكنها تتحقق عن طريق الأشكال المختلفة في عوالم المعنى الاجتماعية الأخرى(٢٤).

في هذا الإطار يوجد إجماع شبه تام بين كل النظريات الاجتماعية الراهنة حول هذا التعدد في العوالم الاجتماعية، هذه النظريات التي حاولت فهم التجزؤات الاجتماعية المتعددة، ومعرفة الحدود الفاصلة بينها، وتحديد عقلانياتها ونظامها المعياري، وكذلك كيفية هندسة مؤسسات قانونية وسياسية تستجيب لهذه الوحدة المتعددة، والسؤال المطروح أمام القانون اليوم هو: كيف يمكن له أن يكون أكثر

(٢١) Gunther Teubner, After Privatisation, op.cit, p 398.

(٢٢) Gunther Teubner, Altera pars audiatur: Law in the Collision of Discourses. In: Richard Rawlings (ed.), Law, Society and Economy, Oxford University Press, Oxford 1997, p 101.

(٢٣) Orly Lobel, The Renew Deal, op.cit, pp 366-370.

(٢٤) Gunther Teubner, After privatization, op.cit, p 399.

تجاوبية لهذه التطورات؟ بعض هذه النظريات حاولت كشف هذا التعدد المحير للعقلانيات المتنازعة، على غرار Foucault الذي قام بتحليل الممارسات الكلامية من أجل تكوين أركيولوجيا للمعرفة تستطيع فهم هذه الممارسات في سياقها الاجتماعي والسياسي(٢٥) وكذلك Derrida من خلال إستراتيجيته في تحليل وتقويض النصوص، وتسليط الضوء على التوتر السائد في النص بين الخطاب المركزي والخطابات الهامشية عن طريق التأليب اللطيف لقوى الدلالة المتناحرة، وهو بهذا يؤكد على تعددية الخطابات داخل المجتمع(٢٦)، أما Lyotard فإنه يحدد شروط الانتقال إلى ما بعد الحداثة وانشطار المجتمع العالمي إلى تعددية خطابية، إلى أنظمة غير متوافقة بشكل متبادل، إلى ألعاب اللغة المختلفة، التي تكون عدائية بين بعضها البعض وتوقع العنف من كل منها للأخرى(٢٧)، كما أن النظريات المؤسساتية الجديدة والرومانسية الجديدة والنقدية والنظريات القانونية والاجتماعية ما بعد الحداثية تؤكّد على هذا التعدد المحيّر للعالم الاجتماعي.

ثالثاً – فصل القانون عن السياسة:

بعد ما رأينا البعدين الاجتماعي والمكاني اللذين أفضيا إلى استقلالية القانون عن المفهومين الإنساني والاقتصادي، ونفي كل اعتبارات الفردانية المنهجية من أجل بناء اجتماعي متزامن، ننتقل إلى البعد الثالث الذي زاد في تأكيد استقلالية القانون وهو البعد المكاني، وإبعاده عن النظام السياسي الدولاتي وإعادة تمديد إقليمي لحدوده، وما يفضي إليه هذا التطوُّر من نشوء مساحات جديدة للضبط القانوني البعيدة عن المنطق الدولاتي، مما يؤدي إلى إعادة تحديد مفهوم تسييس هذه المساحات، أو بالأحرى إعادة تحديد مفهوم الفعل السياسي داخل المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى إعادة تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من جهة، والدولة والقانون من جهة أخرى(٢٨)، فمفاهيم النظام السياسي، الأشخاص السياسية، القوى السياسية في هذه الحالة قد تغيرت بشكل جذري، ولم تعد مقتصرة على الفاعل الوحيد وهو الدولة، الموضوعة، طريق مؤسساتها المختلفة، وسط الأمة وفق اقتصاد سياسي تدخلي ومنطق إداري بحت.

---

(٢٥) Michel Foucault, L'archéologie du savoir, Gallimard, 1969, p 32 et ss.

(٢٦) Jacques Derrida, De la Grammatologie, Paris: Ed. de Minuit, 1967; Jacques Derrida, L'écriture et la difference, Paris, Seuil, 1967.

(٢٧) Jean-François Lyotard, The Differend: Phrases in Dispute, Manchester, Manchester University Press, 1987.

(٢٨) Glen Newey, After Politics, The Rejection of Politics in Contemporary Liberal Philosophy, Palgrave, New York, 2001, p 190.

لقد ظهرت مقاربات شبكية للفعل السياسي، بسبب التغيرات التي عرفها العالم في نهاية القرن العشرين، بدل المقاربات الهرمية التقليدية، هذا المنظور الشبكي يحاول توسيع دائرة اتخاذ القرار خارج المؤسسات الرسمية الدولاتية نحو بنى ومسارات غير رسمية لتحتوي كل أصحاب المصلحة في إطار شبكة العلاقات والتفاعلات، وبهذا ظهر مفهوم السياسات والحوكمة الشبكية للتعبير عن ذلك المنتوج السياسي الذي لا يتأتى إلا بتفاعل مجموعة من الفواعل وفق منطق شبكي متعدد الاتجاهات والمستويات، وهو ما يعبّر عنه بمفهوم الحوكمة الأكثر تشعباً – خلافاً للتعبير الضيق للحكومة – القادر على تغطية كاملة لمجموعة من المؤسسات والعلاقات، بطريقة يمكن للنظام السياسي من التواصل مع بيئته من أجل حوكمة المجتمع(٢٩). والذي يأتي في غالب الأحيان على حساب مفهوم الدولة في حد ذاته، تاركاً المجال لفكرة الحوكمة المجتمعية متعدد المستويات والمسارات في إطار دولة جوفاء مفرغة الوظائف والسلطات، إلى جانب مفهوم الضبط الذي أخذ مكان التشريع المعروف أكثر في إطار الدولة الضابطة التدخلية.

إن الاتجاه الدولاتي التقليدي لا ينحصر في مجال القانون فحسب، وإنما يمتد إلى كافة مجالات الحياة، باعتبار الدولة كتعبير للحداثة من خلال مفهوم العقد الاجتماعي المنظم لعلاقات القوى في المجتمع. هذه الفكرة التي ظهرت بالنظر إلى التحولات التي عرفتها الدول الأوروبية، والتي تركز على فكرتي العقل ونقد اللجوء إلى الطبيعة لتفسير الواقع، والفردانية من خلال وضع الفرد كوحدة لتحليل التنظيم السياسي والاجتماعي، ما أدى إلى اعتبار الدولة مجرد مصنوع يدوي يكون العقل موجهاً والفرد معياراً، وبهذا تم وفق المشروع الحداثي مأسسة (Institutionalization) السلطة في الدولة، وتم إعطاؤها نوعاً من الخصوصية من خلال وضع احتكار عام وشامل لرهانات المجتمع.

لكن ومع تحوُّل المجتمع نحو قيم ومضامين ما بعد الحداثة، تغيّرت أشكال ترجمة قيم المجتمع السالفة الذكر، فالعقل تطوّر إلى مفاهيم عدم اليقين، عدم التحديد واللانظام، وأصبح مرادفاً لمفاهيم الشبكة، وتم نقد كل مفاهيم البساطة والنظام والتجانس التي كان يتصف بها التنظيم الاجتماعي والسياسي والقانوني الحداثي. من جهة أخرى، فإن فكرة الفردانية قد تطوّرت إلى أن أصبحت هدفاً للتحليل في حد ذاته،

(٢٩) F. Ost, M. van de Kerchove, De la pyramide au réseau? Pour une théorie dialectique du droit, Publications des FUSL, Bruxelles, 2002, pp 26-32.

وبهذا ظهر مفهوم الفردانية المتطرّفة، التي تتصف بتمجيد الذات حتى ولو كان ذلك على حساب قيم المجتمع، والسعي إلى وضع النشاط الإنساني في خدمة هذه الذات المتطرفة.

لقد دخل مفهوم الضبط القانوني مرحلة جديدة تفترض استحالة وجود نظام ضبط مركزي وحيد للقانون بالمفهوم الكلسني (نسبة إلى Hans Kelsen)، وتعتبر الشرعية غير قادرة على أن تكون الشكل الوحيد للرقابة الاجتماعية وتحقيق العدالة(٣٠). إن هذا العجز الذي أصاب قدرات الضبط القانوني للدولة الوطنية ناتج أساساً من ضعف أجهزتها التقليدية، فالمؤسسة التنفيذية لم تعد قادرة على تنفيذ سياسات عامة لا يساهم فيها المنطق الدولاتي إلا بهامش قليل وضعيف، خاصة مع ظهور التوجهات التسييرية للفعل العمومي(٣١)، وتخفيف العبء عن المؤسسات الإدارية لصالح المنظمات وفعاليات المجتمع المدني في إطار دولة ما بعد ضبطية مجوفة وفارغة من محتواها وميراثها التقليدي(٣٢)، أما الجهاز التشريعي فلم يعد قادراً على الهندسة القانونية للمجتمع، فتعددت مصادر إنتاج القانون في كل الاتجاهات والمستويات(٣٣)، وبهذا نجد أشكالاً جديدة للقانون والتنظيم السياسي (في/بين) قطاعات تحت دولاتية، وبين الدول وفوقها، وبين وحدات وعمليات غير دولاتية. كذلك فإن المؤسسة القضائية لم تعد القناة الوحيدة والمفضلة لفض النزاعات في المجتمع(٣٤). كل هذه التطورات أدت إلى موجة تعرف بخصخصة القانون، مست عملية الإنتاج المعياري من خلال تعدد منتجي القواعد القانونية وتعدد التفاعلات في هذه العمليات، ومجال تطبيق القانون كذلك من خلال خصخصة آليات وأنماط وطرق

(٣٠) Jean-Guy Belley, L'Etat et la régulation juridique des sociétés globales, Pour une problématique du pluralisme juridique, Sociologies et Sociétés, Vol.18, nº1, 1986, p 11-32.

(٣١) Daniel Mockle, La gouvernance publique et le droit, Les Cahiers de droit, Vol. 47, nº1, 2006, pp 89-165.

(٣٢) Larry D. Terry, The tinning of administrative institutions in the hollow State, Administration & Society, Vol.37, nº4, September 2005, pp 426-444.

(٣٣) Pierre Noreau, Comment la législation est-elle possible? Objectivation et subjectivation du lien social, Revue de droit de McGill, Vol. 47, 2001, pp 195-235.

(٣٤) Pierre Noreau, la superposition des conflits: limites de l'institution judiciaire comme espace de résolution, Droit et Société, nº40, 1998.

التطبيق، خاصة مع ظهور بوادر عدم توافق القانون الدولاتي المسّيس وقيم ومبادئ دولة القانون، ومنه التمييز بين خصخصة القانون وعدم تسييسه(٣٥).

إن هذا التفكيك لمبدأ تدرجية القانون التابع للدولة الوطنية لا يكون وفق مفهوم Von Savigny، الذي رغم أنه ساهم في وضع أساس لمفهوم قانون غير مسيّس ومنتج من طرف المجتمع بدلا من الدولة والتشريع الدولاتي(٣٦)، إلا أنه لم ينف نموذج الدولة كمصدر وحيد للنظرية المعيارية، واعتبر الظاهرة المعيارية خارج شرعية التدرج – كما تُعرف بالأنظمة الاجتماعية للضبط المعياري – على أنها لا تمثل قانوناً أصيلاً(٣٧)، بل مجرد أفعال، وهنا السؤال المطروح هو: إذا كان دور الدولة قد تغيّر في زمن العولمة عما كان عليه في القرن ١٩، هل يمكن لمفهوم Savigny للقانون الدولاتي أن يكون صالحاً؟

إن أكبر مفكِّك لهذا المفهوم هو العولمة ، حيث إن الشكوك المتكررة حول تدرج القانون، والتي صمدت بسهولة في تجربة الدولة الوطنية لن تسكت بعد الآن، لقد عملت العولمة على نزع الغطاء الدولاتي لـ Lex Mercatoria وممارسات أخرى تنتج القانون العالمي بدون دولة، إن عولمة القانون هي التي قتلت السيادة الأبوية وجعلت التناقض القانوني مرئياً(٣٨). لقد ظهر على المستوى العالمي تعدد محيِّر لأنظمة الحوكمة المختلفة، التي زعزعت كل الأسس الكلاسيكية للدولة الوطنية، وأضفت بعداً قانونياً لقانون الشعب وفق مفهوم Savigny، يأخذ بعين الاعتبار تحوُّل الأسس التقليدية للمفاهيم الدولاتية كالسيادة، الإقليم والمواطنة(٣٩). إن أنظمة الحوكمة الخاصة تمثل اتحاداً من الحقوق والالتزامات والقواعد، والتي هي أساسا قانون بدون دولة، منتوج للعديد من أنظمة الحوكمة العالية التخصص، والتي تستطيع أن تطوِّر أنظمة سياسية وقانونية مستقلة عن قانون الدولة الوطنية والقانون الدولي العام، على الرغم

(٣٥) John John Hasnas, The Myth of the Rule of Law, Wisconsin Law Review, Vol.1995, pp 199-233.

(٣٦) Peer Zumbansen, Globalizing Savigny? The State in Savigny's Private International Law and the Challenge from Europeanization and Globalization, in, Michael Stolleis and Wolfgang Streeck (eds.), Aktuelle fragen politischer und rechtlicher steueung im context fer globalisierung, Baden-Baden: Nomos, 2007, p 129.

(٣٧) GuntherTeubner, The king's many bodies: self-deconstruction of law's hierarchy, Law and Society Review, Vol.31, nº4, 1997, p 768.

(٣٨) GuntherTeubner, After privatization, op.cit, p 769.

(٣٩) Peer Zumbansen, Globalizing Savigny, op.cit, pp 129-131.

من أنه لم يتم الاعتراف بهذه القواعد كمنتوج قانوني أصيل إلا مؤخراً، بسبب النزاع الذي وقع حول طبيعة القواعد التي تنتجها الفواعلة. في نفس الوقت نشهد على المستوى العالمي مثل المستويات المحلية تراجعاً هائلاً لدور الحكومات وأنظمة القانون العام لصالح أنظمة الحوكمة السالفة الذكر، كالتعاقد، المقايسة التقنية، إنتاج القواعد المهنية... الخ، وذلك بعد أن أصبحت كل الآليات التي تقوم عليها أنظمة الحوكمة العمومية عاجزة عن تسيير وحوكمة المجتمع بصورة فعالة، خاصة بعد انتشار ثقافة الأداء والإنتاجية في مفهوم الحوكمة المعاصرة، حيث إن الكثير من الوظائف الاجتماعية أخذت بها هذه الأنظمة. وعلى هذا الأساس، فإن توسّع وظائف أنظمة الحوكمة الخاصة، يجب أن يؤدي بنا إلى إدراك كيف أنها أُدخلت في جدلية طابعها غير السياسي من جهة وإعادة تسييسها من جهة أخرى(٤٠).

إن العلاقة بين السياسة والقانون لا يمكن اختزالها في المفاهيم التقليدية للمصطلحين، وإنما يجب اتباع تطور تصوراتهما في الواقع العملي، ومنه إيجاد نقاط الالتقاء غير القابلة للفصل بين المفهومين، والتي يمكن أن تكون في مساحات راديكالية بالنسبة للمساحات التقليدية. فعندما تأخذ هذه الأنظمة الوظائف العامة بصورة واسعة، فإنها يجب أن تبتلع حبة مسمومة، نزاعات سياسية هائلة كانت تُستوعب من طرف أنظمة الحوكمة العمومية، ولن تختفي هذه النزاعات بإشارة جلية من اليد الخفية، حيث إنه بعد صعود آلية السوق كنظام حوكمة سياسية، فإن هذه النزاعات يجب أن تحُل ضمن إطار الحكومات، ولا يمكن أن تحُل ضمن آليات السوق وحدها، وعندما تبتلع هذه الحكومات الجديدة الحبوب المسمومةُ فإنها ستوجه إلى تسييس جديد، وهذه العملية لإعادة التسييس ليست محدودة بشكل ضروري إلى مؤسسات المستوى الدولي في الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، لكنها تستلزم في نفس الوقت تسييس الحوكمة في حد ذاتها(٤١).

إن هذه العملية ضد السياسية لأنظمة الحوكمة، ثم إعادة تسييسها باعتبارها مساحات سياسية جديدة، تؤكد لنا استقلالية القانون عن الدولة الوطنية، ولا تجعلها النقطة المخفية في تفكيرنا حول القانون، وإنما تؤكد دورها في إعادة الحياة لأنساق

(٤٠) Peer Zumbansen, Piercing the Legal Veil: Commercial Arbitration and Transnational Law, European Law Journal, Vol.8, 2002, pp 421-425; Peer Zumbansen, The Law of Society: Governance Through Contract, Indiana Journal Global Legal Studies, Vol.14, Issue 2, Summer 2007, pp 225-236.

(٤١) Gunther Teubner, Contracting worlds, op.cit, pp 402-403.

سياسية جديدة خاصة في المستويات فوق الوطنية، وتكون عاملاً أساسياً في نشوء وسقوط هذه الأنساق السياسية البعيدة عن المنطق الدولاتي، ويكون توزيع السلطة فيها وفق منطق شبكي، وبهذا فتسييس القانون كذلك يكون وفق هذا المنطق البعيد عن المنطق التدرجي الهرمي.

رابعاً – نحو ذات شبكية متعددة للقانون ما بعد الدولاتي:

حسب الفرضية البنائية الظاهرية (أو التفاعلية)، فإن الذات العارفة في تفاعلها مع الموضوع الملاحظ هما اللذان يشكّلان المعرفة، ولهذا لا توجد ذات صافية ولا موضوع مستقل، وإنما توجد مجموعة من التفاعلات بين الطرفين تعطينا نوعا من الظواهر البيذاتية (Intersubjective)، والتي يكون جوهرها علاقاتياً (Relational) تواصلياً يفضي إلى نوع من البُنى الهيكلية الشبكية.

على ضوء هذه الاعتبارات الأوّلية المجرّدة، ومن خلال التطوُّرات الاجتماعية والزمانية والمكانية التي عرفها القانون، والتي أدّت إلى تحريره منهجياً وابستيمولوجياً، ومن وجهة نظر ما بعد بنيوية ما بعد وضعية، فإنه بعد الوضعية ما بعد الكارثية التي أكّدت عليها كل النظريات النقدية، النسائية، التعددية القانونية والمؤسساتية القانونية، والشروط التي وضعتها ظروف العولمة، الخصخصة والرقمنة، وبالانتقال إلى المجتمع المعاصر، فإن شبكة من الكيانات الثقافية المستقلة، المستخلصة من المجال الطبيعي للحياة البشرية، قد ظهرت، والتي تقوم بإنتاج وإعادة إنتاج شرعيتها تحت نمط اختيار محدّد، وأن عالمنا هو أصلاً غير مادي في علاقاته وتواصلاته، وأن الناس في إطار أدوارهم فإنهم يشتركون في عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج للمستوى الأعلى (العلوي)، لكن ليس كبشر أو كسبب للمجتمع(٤٢).

إن النظرية القانونية التي تبدأ بمثل هذه التبسيطات سوف تقع منذ البداية في تناقض حقيقة أن هذا التنوع والتعقد الداخلي للشبكات التواصلية للمجتمع، ألعابها اللغوية، قد تكاثرت إلى درجة أنها لم تعد سهلة الوصول إلى ملاحظة واحدة. إن مجالات الظاهرة الجماعية تحت قاعدة التفاضل الاجتماعي بين الأنساق الوظيفية المستقلة، مثل السياسة، القانون، الاقتصاد، الإعلام...الخ، تنتج جنوحاً يؤدي إلى حل كل الأفكار التقليدية بالمجتمع: الدولة؛ الأمة؛ الديمقراطية؛ الشعب، والتي ترتبط بها كل نظريات الذات المرتبطة تدرجياً وهرمياً والتفكير المتعالي الأنطولوجي القائمة عليه،

(٤٢) Thomas Vesting, The network economy as a challenge to create new public law (Beyond the state), in, Karl-Heinz Ladeur (ed.), Public Governance in the Age of Globalization, London, Ashgate, Aldershot, 2004, p 258.

وهذا ما يقصد به بنهاية سيادة الذات[٤٣]. لقد قام Jean-Marie Guehenno بتصحيح التوجُّه التقليدي حين يقول أنه لا شيء أكثر غرابة بالنسبة لزمننا من فكرة الشخص – الذات التي يمكن أن توجد في نفسها وبنفسها في آن واحد خارج شبكة العلاقات الداخلة في إطارها والتي تعرفها وحدها[٤٤].

في إطار هذا التنوع التشابكي للقواعد والروتينات، فإن علاقات بيذاتية جماعية تزيح ذوات الشخص المستقرة القديمة (الدولة، الشعب، المنظمة، الفرد)، وهذا التعدد لن يكون له مركز كما هو الحال في المفهوم الأوروبي التقليدي، ومن خلال تطور هذه العلاقات الجماعية فوق الذاتية فإن الناس يظهرون مجرد متضمنين فقط. إن هذا المفهوم يؤدي إلى إلغاء فكرة أن يكون الذات والموضوع قابلين للتصور بصورة مستقلة عن شبكات التواصلات وحيوية علاقتها.

لكن السؤال المطروح هنا، أنه بعد هذا الانتقال من ذات القانون إلى الشبكة المستقلة للبناءات المستقلة هو: ما هي الوظائف التي تؤديها هذه الشبكة من أجل تفاعل تجاوبي مع موضوعها في إطار المشروع الذي وضع بصورة ثنائية مشتركة؟ هل يمكن بناء نموذج لذات القانون من أجل إيجاد إطار ملائم لاتخاذ القرار لكل البناءات الاجتماعية المشتركة في عملية إعادة البناء؟ أو بصورة أخرى، ما هي المواصفات الشبكية التي تتصف بها ذات القانون من أجل أن تكون مستقلة في عملية اتخاذ القرارات المعيارية؟

إنه من خلال الدور الذي تلعبه ذات القانون وفق المنظور البنائي، على اعتبار أنها النقطة الأساسية لأي نموذج لاتخاذ القرار، يتعين علينا معرفة طبيعتها وكيفية تفاعلها وفق هذا المنطق الشبكي، والدور الذي تلعبه في إنتاج المعرفة، وكما يقول Le Moigne، فإن الواقع يتحدد وفق التجربة التي تبنيها كل ذات عارفة، إنه تصوُّر لما تبني الذات، ولهذا فإن الواقع ما هو إلا مرآة للذات التي تحاول التأثير فيه وبنائه وفق تجربتها، لكن كيف تكون وظيفة هذه الذات عندما تكون في شكل شبكة، بدون حدود معرّفة، وبدون وحدة تنسيق مركزية وبدون هيمنة؟

إننا لا نستطيع توفير دراسة هذه الشبكة عبر الذاتية لهذا النموذج، والتي سوف تتشكل من خلالها كل الأشكال الاجتماعية، ولهذا سنقدم نموذجاً بنائياً للشبكة عبر

---

(٤٣) Jason. E. Whitehead, op.cit, pp 708-713.

(٤٤) J-M, Guehenno, The End of the Nation-State, University of Minnesota Press, 1995, p 33.

الذاتية للقانون مستوحي أساسا من الأشكال التي وضعها بعض الكتاب في العلوم الشبكية والإدراكية، من أجل إعطاء هذا النموذج القابلية لملاحظة الأشكال الاجتماعية والقانونية في الواقع، ولمعرفة المنطق الشبكي الذي تفكّر به بعيدا عن المعرفة التنظيمية الوضعية.

على الرغم من وجود العديد من البحوث التي تؤكّد على مبدأ الإدارة الذاتية والتنظيم الذاتي، إلا أن عملية السيطرة والتنسيق لمنظمة غير تدرجية، ذات بنية شبكية كما هو الحال بالنسبة لذات القانون، تبقى ظاهرة غامضة. إن عملية وضع الأسس التي يقوم عليها نموذج القانون لما بعد الدولة، يجب أن تؤكد على استقلالية البناءات الاجتماعية المتعددة، وهذا ما يؤدي إلى التأكيد كذلك على الدور الذي يجب أن تلعبه والوظيفة التي يجب أن تؤديها هذه الشبكة الواحدة والمتعددة. هذا الدور الذي يتحدد أساسا في فرض التوازن داخل هذه الذات وخارجها، وهو التوازن المهدد بصورة دائمة نظرا للطبيعة الشبكية التي تتصف بها، وهذا لا يكون إلا وفق منطق شبكي مماثل، يركز على دور التفاعلات والتواصلات بين وحدات هذه الشبكة.

إذن، وانطلاقاً من المنظور البنائي للمنظمات، الذي يؤكد على صعوبة التفريق بين الباحث وموضوعه، عكس المنطق الأرسطي، والناتج أساسا من تشكل هياكل شبكية مستقرة ما بين السوق والتدرج، كنموذج مثالي لحوكمة المنظمات الاجتماعية، وعلى اعتبار أن النظام والفوضى لا ينتج من تطبيق مجموعة من الإجراءات والتوجيهات، لكن من التعاون المؤسس على الاتفاقات غير المفروضة من طرف شريك واحد فقط، حيث إنه في إطار الشبكة ذاتية التنظيم لا يوجد مركز واحد لاتخاذ القرار، ولا يكن لأي عضو أن يكسب رؤية عامة وواضحة ورقابة فعالة لكل التواصلات داخل المنظمة[٤٥]، إذن، وعلى هذا الأساس، يمكن نمذجة تطور الشبكات ذاتية التنظيم من خلال مزج مجموعة من الاتجاهات النظرية وفق صيغة متكاملة تضمن الحوكمة الفعالة للمنظمات الشبكية.

وبهذا، فإن صورة المنظمة تنشأ من عمليات التبادل بين العناصر والوحدات المستقلة داخل الشبكة، ولفهم طبيعة هذه العمليات سوف نقدم نموذجا بنائيا لمنظورات تتماشى مع هذا النمط من الشبكات، هذا النموذج سوف يكون في الصيغة التالية:

(٤٥) Christophe Assens, Stability and plasticity in self-organized networks, European Journal of Economic and Social Systems, Vol.14, nº 4, 2000, p 313.

أ – التنظيم الذاتي للشبكات: الاستقرار/المرونة:

إن تطوُّر الشبكات المكوّنة من حيويات مستقلة ناتج أساسا من الضبط الذاتي للتفاعلات بين العناصر المكونة لهذه الشبكات، هذا الضبط الذاتي يتركز على مجموعة معايير ضمنية تعبر عن اتفاقات تنسيق سلوك الوحدات أثناء تبادلاتها وتواصلاتها. لكن ما يلاحظ على هذا النوع من الشبكات هو أنها تواجه جدلية تناقضية ممثلة في التعاون والصراع في مختلف المستويات، ولهذا فإن هذا النوع من الشبكات غير المشرف عليها (بدون قائد) تكون خاضعة لقوتين متعاكستين: (١) ميل نحو الاستقرار عن طريق البحث عن التعاون، (٢) توجه نحو عدم الاستقرار الناتج عن الفوضى المستترة(٤٦).

وعلى أساس هذا التناقض، اتجهت محاولات الباحثين في هذا المجال نحو تبني اتجاه على حساب آخر، حيث إن بعضهم اتجه نحو تحقيق النظام والاستقرار عن طريق تأكيدهم على آليات الترقب والتغذية العكسية التي تسمح للشبكة في حالة اللاتفاعل بالعودة إلى حالة كلية شاملة للتوازن الضروري لضمان تماسك الفعل الجماعي، علماء آخرون ركزوا على التوجه الثاني وهو عدم الاستقرار وشجبوا فكرة التوازن داخل الشبكة، حيث إن حالات الفشل هي في كل الأحوال بسبب التناقضات بين العُقد الفردية المكونة للشبكة.

إن الإشكالية التي تواجه قيادة الشبكات من هذا النوع تتمثل في أن حالات التنافس قد تتسبب في تجزؤ مراكز اتخاذ القرار وتفريق العقد داخل الشبكة، حيث إنه في غياب تنسيق مركزي، فإن مجال المناورة بين الوحدات المتنافسة يشجعها على عزل قدراتها وتقسيم مواردها، ولهذا وجب علينا مزج الاتجاهين وفق منطق ما بعد أرسطي بديل، يعتمد على فكرة تصادف الأضداد لإنتاج المعرفة، من أجل الوصول إلى مستويات التعدد المنطقي وفق مبدأ الثالث المشمول، والوصول إلى توافق وتداخل وتوحيد النظراء، ولهذا فإن الشبكات غير المشرف عليها خاضعة لجدلية المرونة والاستقرار، التعاون والتنافس، أو ما يمكن أن نصطلح باسم: Coopetition، وهذه الجدلية تكون على النحو التالي:

– في المستوى العلوي (الشامل – الكلي)، فإن المنظمة يجب أن تبقى متماسكة

(٤٦) Christophe Assens, op.cit, pp 320-327.

ومستقرة للحفاظ على وحدتها، وفي هذا السياق، فإنها تميل إلى تثبيت القواعد السلوكية، مما ينتج توحيداً لمقاييس وأنماط الوظائف ودرجة عالية من تجانس التبادلات من أجل وضع المنظمة تحت السيطرة والتحكم في العقد الفردية، وهنا يمكن الحديث عن مستوى الاستقرار أو حالة الحفاظ داخل الشبكة.

- في المستوى السفلي (المحلي – الجزئي)، على النقيض فإن المنظمة يجب أن تبقى مرنة، ديناميكية، والعقد الفردية يجب أن تتكيف بسرعة مع بيئتها انطلاقاً من مبدأ استقلاليتها في اتخاذ القرار، وهو ما يؤدي حتماً إلى إنقاص درجة التماسك بين الأعضاء، وهنا يمكن الحديث عن مستوى المرونة أو حالة التعديل في الشبكة.

ب – النمذجة: النظام – الفوضى:

إن أي عنصر في المستوى المحلي يتأثر بحالة العناصر المحيطة به، وهذا ما يستدعي ضبط حالة هذا العنصر عن طريق تعديل هذه الحالة أو حفظها، لكن بالمقابل فإن هذه العملية تساهم بشكل مباشر في التأثير على البيئة القريبة لهذا العنصر، وكنتيجة لهذا تؤثر في العناصر المرتبطة به مباشرة. إن هذه العملية من الضبط المتبادل تتكاثر بشكل تدريجي عن طريق مجموعة التفاعلات بين العقد داخل الشبكة، وفي نهاية هذا التطور فإن هذه التفاعلات تؤثر في المستوى العلوي، مما يؤدي إلى تغير ترتيبات الشبكة بشكل تدريجي بالنظر إلى هذه التفاعلات وحدها. وعليه، يمكن الوصول إلى حالتين متناقضتين، فالتطوُّر يمكن أن يؤدي إلى وجهة شواشية (Chaotic) وإلى عدم الاستقرار بشكل كبير، وفي المقابل يمكن له أن يستقر حول أشكال ثابتة يسميها البعض بالجزر الصغيرة للعقلانية(٤٧).

إذن وعلى هذا الأساس، فإن ذات القانون المترجمة في شكل شبكة التفاعلات البيذاتية يجب عليها أن تقدم وظائف الاستقرار والحفاظ على التوازن وفق مبدأ التوازن العام في مواجهة البيئة الخارجية، وعدم تجانس وحداتها الداخلية، مما يحتم عليها تكوين تمثيلات عن هذه البيئة الداخلية والخارجية من أجل إدراك جماعي توزيعي لهذه البيئة، يمكنها من اتخاذ قرارات توزيعية إجماعية ما بين مختلف مراكز اتخاذ القرار المستقلة في مواجهة البيئة الخارجية، وذلك من أجل ضبط معياري لشبكات الحوكمة، أو من أجل إعادة تنظيم مفاهيمها وبنيتها الداخلية في إطار نوع من المرونة.

(٤٧) Ch. Assens, op.cit, p 325.

المبحث الثاني
توجُّهات الاقتران البنيوي بين القانون وشبكات الحوكمة المعاصرة

إن الخصائص التي تميّز بها القانون ما بعد الدولاتي، والتي سبق تحليلها في إطار منظور تناقضي بين الاستقلالية والتبعية، تقوم على شروط معيّنة من أجل أن يكون القانون ضابطاً فعّالاً للمجتمع، شروط تتعلق بمستوى وحجم وكيفية الاقتران البنيوي بين القانون ومختلف الأنساق الاجتماعية المستقلة.

إن فهم عملية الاقتران البنيوي القائمة بين القانون والأنساق الاجتماعية هي الكفيلة بإيجاد نموذج متوازن لقانون ما بعد الدولة القومية، المتميّز بتمجيد قيمة الاستقلالية التي تتصف بها كل الأنساق الاجتماعية بعيدا عن الضبط الدولاتي الذي كان يميّز مفهوم الضبط الاجتماعي لمرحلة الحداثة. لكن ومع العلم بأن كل نسق فرعي يقوم ببناء معلوماته الخاصة على أساس تمييزاته الخاصة، إلا أنه في حالة أن نفس الحدث يتم اختياره من طرف مختلف الأنساق، فيمكن أن تنتج علاقات جد مغلقة بين النسق ومحيطه. وهذا ما ذهب إليه Luhmann بالقول أن الاقتران البنيوي في مختلف الأنساق الفرعية يمكن أن يوجد، لكنه فقط في حالات غير ثابتة ومن حين لآخر وتصادفية إلى حد بعيد. كذلك فإنه لا يمكننا أن نتوقع الكثير من جانب القانون لإحداث التغيير في الأنساق الأخرى، مادامت المعلومات لا شيء سوى اختيار داخلي بالنسبة للنسق، فلا يوجد ضمان بأن نفس الحدث يمكن أن يعالج كمعلومة من طرف مختلف الأنساق، كذلك فإن قيمة أي حدث تختلف من نسق إلى آخر. إن الاعتماد على هذا التحليل، يقودنا إلى التفكير في العلاقات المتبادلة بين مختلف الأنساق المستقلة، وهي بهذا تقوم بعمليات مختلفة للتقليل من الاختلافات الموجودة بينها، مما ينتج مجموعة من التأثيرات والردود تميّز أنواعاً كثيرة للاقتران البنيوي، وفي حالة المنظومة الضبطية، فإن نجاح أو فشل عملية الضبط، تتوقف على النوعيات المختلفة للعمليات التكرارية، ومدى وجود اقتران بنيوي بين مختلف عمليات التقليل من الاختلافات. كذلك فإنه في هذه الحالة، وخاصة فيما يتعلق بعملية الضبط عن طريق القانون في مرحلة ما بعد الدولة، تظهر محاولات كثيرة لتعدي الأطروحات النظرية في هذا المجال، وأخذ مواقع وسطية إن لم نقل ما بعدية بين الاتجاهات المتطرفة اتجاه مفهوم استقلالية الأنساق الاجتماعية، سواء كانت يمينية أو يسارية، وتبني مفهوم جديد للاستقلالية، وذلك من خلال تعديل مفهوم الاقتران البنيوي بما يتماشى وطبيعة الضبط القانوني ما بعد الدولاتي.

أولاً – الآثار المنحرفة والجانبية لاقتران القانون بعد الدولة القومية:

إن النظرية الأتوبويتيكية تؤكد على استبدال سلسلة الأحداث السببية بتعدد المجالات المستقلة والمتداخلة، في كل منها توجد عمليات غير سببية وتكرارية لتحولات مختلفة. إن فهم هذه السلاسل العمودية للتكرارات في شكلها المنغلق عملياً ومعيارياً يعني أن كل سلسلة تقوم ببناء المعلومات داخلياً، فلا توجد مدخلات ولا مخرجات.

وفي حالة النموذج الذي نتناوله لفهم الضبط الاجتماعي بواسطة القانون، فإن محاولات هذا الأخير لقيادة الأنساق الاجتماعية سوف تكون فقط في صورة تعدد لعمليات القيادة الذاتية. وبشكل أكثر تحديدا فإن هذه القيادة الذاتية يجب أن تُفهم كتقليل للاختلاف، مع العلم أنه حتى هذا الاختلاف هو مبني داخليا(٤٨)، وعليه يبدأ القانون في بناء الحالة الراهنة طبقا لشيفرته الخاصة، وبنفس الطريقة يقوم ببناء الحالة المطلوبة ويطبق برنامج تخفيض الاختلاف في محاولة للوصول إلى تلك الحالة. وعليه يمكن القول أن عملية الضبط ممكنة فقط في شكل ضبط ذاتي ضمن كل هذه العمليات التكرارية، وهو ما يسمح بتعويض السلاسل السببية بالاقتران البنيوي(٤٩).

إن هذه العمليات الضبطية وفق هذا المنطق الذاتي سوف تؤدي إلى مجموعة تأثيرات تنشأ من عمليات بناء الاختلافات من طرف القانون، ومحاولاته لتقليل هذه الاختلافات التي تتوقف بدورها على البناء الداخلي للاختلافات من طرف الأنساق الاجتماعية ومحاولاتها لتخفيض هذه الاختلافات.

والسؤال المطروح هنا هو: كيف يمكن حل الارتباطات بين مختلف عمليات تخفيض الاختلاف؟ في إطار علاقات غير سببية متوازية لعمليات متزامنة، مادامت لا توجد صيغة مثالية ونهائية للاقتران البنيوي، وأن هناك أنواعاً متعددة لتزامن العمليات. كذلك كيف يمكن لهذه العمليات المختلفة لتخفيض الاختلاف أن تكون في حالة اقتران بنيوي؟ وهذا يكون فقط في حالة أن الفعل الضبطي يوضع في سياق العمليات التكرارية المختلفة ويتجلى في برامجها التخفيضية، وأن النجاح الضبطي يعتمد على قدرة نسق الضبط على إعادة الوضع في السياق في النسق المضبوط(٥٠).

---

(٤٨) Paterson John and Teubner Gunther, Changing Maps: Empirical Legal Autopoiesis, in, Reza Banakar and Max Travers (eds.), Theory and Method in Socio-legal Research, Hart, Oxford 2005, p 223.

(٤٩) Niklas Luhmann, Limits of Steering,Theory, Culture and Society, Vol.14, nº1,1997, p 48.

(٥٠) ohn Paterson and Gunther Teubner, op.cit, p 241.

في هذا الإطار يمكن الحديث عن عدة سيناريوهات محتملة للاقتران البنيوي ولعمليات إعادة السياق المتبادلة والمستمرة لإعادة البناء الخاصة بكل نسق فرعي في إطار ضبطه الذاتي:

أ – الردود الجانبية والتماسية:

في هذه الحالة فإن ردود النظام القانوني لا تكون في خدمة البحث عن بنى ثابتة في مجال الضبط (الأنساق الاجتماعية)، بل تتجه إلى نوع من التدخلات الدقيقة على أساس قاعدة التجربة والخطأ من أجل تحريك المجالات المعنية بالضبط نحو الاتجاه المطلوب. من جهتها فإن الأنساق الاجتماعية في هذه الحالة سوف تتجه نحو ردود غير متوقعة، وتكون ردود أفعالها في أشكال شواشية ضعيفة السيطرة، وما دمنا نتحدث عن تفاعلات بين مجموعة أنساق أوتوبويتيكية(٥١)، فإن النظام القانوني في هذه الحالة سوف يواجه هذه الطبيعة من خلال هذه الآثار والردود الجانبية والتماسية، والتي تقدّم الشكل الصافي والنقي المحتمل لمثل هذه الحالات(٥٢).

إلا أنه وعلى الرغم من أن هذه المقاربة تحترم حدود الأنساق الأتوبويتيكية بشكل واضح، لكنها تقدم ردودا ضعيفة جديدة في حالات الخطر عالية الدرجة، فهذا النوع من الاقتران البنيوي يكون مناسباً في بعض الظروف فقط، فالردود التماسية تمّيز كثيراً من تدخلات البنوك المركزية في أسواق العملات والاقتصاديات الوطنية،

---

(٥١) النظرية الأوتوبويتيكية Autopoietic theory طوّرت من طرف عالما البيولوجيا والإدراك التشيليين Maturana و Varela في الستّينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين، وقد سعى الباحثان للإجابة عن السؤال: ما هي الحياة؟ أو: ماذا يميّز الأنساق الحية عن الأنساق غير الحية؟ وقد كان جوابهما أن النسق الحي يعيد إنتاج نفسه. إن هذه العملية لإعادة الإنتاج الذاتي هي ما يسمى بالأوتوبويتيكية، ومنه عرّف العالمان النسق الأوتوبويتيكي كنسق يعيد إنتاج عناصره بشكل تكراري بواسطة عناصره الخاصة.

والمفهوم المركزي للأوتوبويتيكية هو فكرة أن العناصر المختلفة للنسق تتفاعل بطريقة تسمح بإنتاج وإعادة إنتاج عناصر النسق، بمعنى أنه من خلال عناصره، يعيد النسق إنتاج نفسه. إن الخلية الحية، على سبيل المثال، تعيد إنتاج عناصرها الخاصة، مثل البروتين ولا تقوم بجلبها من الخارج، فلننظر على سبيل المثال لحالة الخلية: إن شبكة ردود الأفعال هي التي تنتج الجزيئات (i) خلال تفاعلها، فهي تنتج وتشارك بشكل تكراري في نفس شبكة رد الفعل التي أنجبتها (ii) وتدرك بان الخلية كوحدة مادية .(Varela et al.1974:188)

Varela, F., H. Maturana, and R. Uribe, Autopoiesis: The Organization of Living Systems, Its Characterization and a Model, Biosystems, Vol. 5, 1974, pp 187-96

لكن هذا المنظور للتجربة والخطأ لا يصلح في كل أنواع المشاكل الاجتماعية بالنظر إلى قضايا الخطر التكنولوجي مثلا، وهذا ما يستدعي شكلاً أقوى من الاقتران البنيوي(٥٣).

ب – الملاحظة المتبادلة:

وعلى عكس نموذج الردود التماسية، وبدلاً من عملية إعادة وضع ردود مجالات الضبط في السياق، يتجه النظام القانوني نحو تبني وضعية ملاحظة من الدرجة الثانية أين يقوم بإعادة بناء المرجعية الذاتية للنسق الملاحظ. وهذا ما يعني شكلا غير مباشر للضبط، على أساس أنه يحاول فقط الوصول إلى زيادة التوافق لاحتمالات التنوع ضمن القانون، من أجل التأثير في التطور التشاركي للقانون والأنساق الاجتماعية الفرعية الأخرى(٥٤).

ج – الاقتران من خلال التدخل: التفريع والجذب:

هذا النموذج يقوم على مفهوم التدخل الذي طوّره Teubner، والتدخل هو آلية لإقامة العلاقات بين مختلف الأنساق الاجتماعية، مما يمكنها من الوصول إلى حالات أبعد من الملاحظة الذاتية والارتباط فيما بينها عن طريق علاقة تواصلية واحدة، وباستخدام هذا المفهوم يمكن الحصول على نقاط تدخل حساسة، والتي تعمل على إثارة عدم الاستقرار المطلوب، وتُحرك الأنساق المضبوطة من حالتها الجذابة الحالية إلى حالات متوافقة مع غايات النظام القانوني(٥٥)، وفي كل حالة من حالات الجذب التي قد يثيرها القانون يكون هناك تحريك للأنساق الاجتماعية نحو حالات جذب ذات

---

(٥٢) سوف نأخذ أكبر عدد ممكن من الاحتمالات، رغم أن الإسهامات في هذه النقطة تختلف من حيث عدد الاحتمالات الممكنة للتأثيرات المختلفة للاقتران البنيوي بين الأنساق الأتوبويتيكية، للمزيد انظر:
Teubner Gunther, Social Order from Legislative Noise? Autopoietic Closure as a Problem for Legal Regulation, In, Alberto Febbrajo and Gunther Teubner (eds.), State, Law and Economy as Autopoietic Systems, Giuffrè, Milano, 1992, p 622.

(٥٣) John Paterson, Re?ecting On Re?exive Law, in, M. King and Ch. Thornhill (eds.), Luhmann on Law and Politics: Critical Appraisals and Applications, Hart, Oxford, 2006, p 25.

(٥٤) John Paterson, op.cit, p 26.

(٥٥) John Paterson and Gunther Teubner, op.cit, p 244.

نسبة خطر منخفضة، بدون المساس بقدرة هذه الأنساق في زيادة الاستعمال الفعال لمواردها.

ومادامت الحالات الممكنة لإستراتيجية الجذاب القائمة في هذا النموذج لا تكون إلا وفقاً لعملية التجربة والخطأ، فإن إمكانيات نجاحه في الحالات عالية الخطورة تبقى ضئيلة جداً.

د – التواصل من خلال المنظمة أو المؤسسات الملزِمة:

في هذه الحالة تكون مختلف الأنساق الفرعية المتواصلة موجهة بطريقة موازية نحو بعضها البعض في إطار منظمة رسمية تعمل كمؤسسة ملزِمة من أجل إنتاج تأثيرات نسقية من خلال حاجات مختلف الأنساق الفرعية لأن تكون متوافقة مع بعضها البعض(٥٦)، وهنا نحصل على تقنين من داخل التنظيم أين يعاد بناء العمليات التنظيمية قانونياً وبهذا تصبح مصدراً للقانون(٥٧)، وبهذا نحصل على اقتران بنيوي ضيّق للقانون والأنساق الفرعية الأخرى. لكن الخطر الموجود في هذا النموذج يمس وظيفة القانون في عملية استقرار التوقعات المعيارية الآتية من الأنساق الاجتماعية، طالما أن العمليات التنظيمية تصبح مصدراً لهذا القانون. كذلك فإنه لا يوجد ضمان واحد بأن مأسسة المنظمة الرسمية لن يؤدي إلى الوقوع في المأزق الضبطي الثلاثي الأبعاد الذي نتج عن هذا المنطق التنظيمي الذي عرفته الدولة القومية: عدم تطابق القانون والسياسة والمجتمع، تشريع صارخ في المجتمع، طابع اجتماعي أكثر في مجال القانون(٥٨).

هـ – مزامنة تخفيض الاختلاف:

في هذه الحالة تكون مجموعة من عمليات الضبط الذاتي المتزامنة في سعي إلى تخفيض الاختلافات الموجودة بينها، على أساس أن كل المعلومات تكون مبنية داخليا فقط من طرف الأنساق الجزئية الأوتوبويتيكية، وأن القيادة المجتمعية التي يسعى إليها القانون لا تكون إلا في شكل قيادة ذاتية، وعليه فالقانون كنسق ضبطي لا يقوم في هذه الحالة بوضع برامج إضافية لتخفيض الاختلاف، ولكنه يعمل فقط على تخفيض

(٥٦) John Paterson and Gunther Teubner, op.cit, p 245.

(٥٧) John Paterson, op.cit, p 28.

(٥٨) Gunther Teubner, After Legal Instrumentalism: Strategic Models of Post-Regulatory Law, in, Gunther Teubner (ed.), Dilemmas of Law in the Welfare State, De Gruyter: Berlin/New York 1986, pp 386-387.

اختلافه الخاص، والرسائل الضبطية يُعاد بناؤها وتوضع في سياق مجال الضبط، والمعايير القانونية في هذه الحالة قد تأخذ بالبرامج الداخلية عالية التكاليف، أو قد تنتج حوافز لبرامج أخرى. وبهذا فإن تدخل القانون سوف يغير الحالة التنافسية بين مختلف برامج التخفيض عن طريق زيادة جاذبية البعض وإنقاص جاذبية البعض الآخر(٥٩).

إذن، وعلى أساس كل هذه التفاعلات الشواشية، وأصناف الاقتران البنيوي القابلة للتحقيق بين القانون والأنساق الاجتماعية المستقلة، يتبين لنا أنه لابد من تعديل حتى مفهوم الاقتران البنيوي، حتى نتمكن من السيطرة على مختلف هذه التفاعلات الموجودة بين مجموعة من الأنساق الأتوبويتيكية المنغلقة وذاتية المرجعية، والتي تشكّل وبصورة تصورية نوعاً من العلاقات البيخطابية (intersubjective)، وتجعلنا نتشابه مع كثير من المفكرين ما بعد البنيويين، خاصة Lyotard و Foucault و Derrida.

إن تعديل مفهوم الاقتران البنيوي في هذه الحالة البيخطابية سوف يكون في ثلاثة مستويات أساسية، تجعل من الاستقلالية القانونية ذات طبيعة خاصة تختلف عن الاستقلاليات الاجتماعية والطبيعية، هذه المستويات هي(٦٠):

١ – إعادة القراءة المنتجة:

إن الاقتران البنيوي لنسق أوتوبويتيكي داخل نسق أوتوبويتيكي آخر، يعني أن مفهوم الاضطراب المجرّد لا يكفي لفهم انغلاق/انفتاح الأنساق الاجتماعية الفرعية، وعليه يمكن تعويض أو استبدال مفهوم الاضطراب بمفهوم إعادة القراءة المنتجة. ففي إطار التعددية القانونية ما بعد الدولاتية، فإن الخطاب القانوني ليس فقط في حالة اضطراب من عمليات الإنتاج الذاتي الاجتماعية، ولكنه في هذه الحالة يعيد إنتاج – وبطريقة منتجة– الخطابات الاجتماعية الأخرى كمصادر لإنتاج المعايير.

٢ – مؤسسات الربط:

إن الاقتران البنيوي يعتمد على مؤسسات ذات طبيعة خاصة بالربط، والتي تعمل على تكييف مدة، نوعية وكثافة الاقتران البنيوي، وهي الآن مسؤولة عن ربط القانون بتعدد الأنساق الاجتماعية الفرعية والوظيفية.

---

(٥٩) John Paterson and Gunther Teubner, op.cit, pp 245-246.

(٦٠) Gunther Teubner, The two faces of Janus: rethinking legal pluralism, in, Jyrki Uusitalo, Zenon Bankowski and Kaarlo Tuori (eds.), Law and Power: Critical and Socio-Legal Essays, Deborah Charles, Liverpool, 1998, p 124.

٣ – التجاوبية:

إن التطور التشاركي يؤدي إلى مجرد حالة بسيطة ومبهمة تتمثل في مدى قابلية نجاح البناءات الداخلية للقانون، بينما التجاوبية الاجتماعية تحدث عندما تقوم مؤسسات الربط بتوصيل القانون بصورة محكمة مع الخطابات الاجتماعية المستقلة. وعليه فالقانون لما بعد الدولة يكون تجاوبياً للمجتمع ليس عن طريق معرفة اقتصادية أو اجتماعية صريحة وظاهرية للقانون، ولكن عن طريق استخدام تزامنية العمليات القانونية والاجتماعية كمعرفة القانون الضمنية.

ثانياً – نحو استقلالية متضمّنة في شبكات الحوكمة المعاصرة:

إن الاقتران البنيوي لمجموعة أنساق مستقلة لا يمكن أن يكون ببساطة في شكل حركات سببية عقلانية، حيث إن الاعتراف بالطابع الأوتوبويتيكي لهذه الأنساق يحتّم علينا إعادة فهم لآلية الاقتران البنيوي بما يتماشى مع هذه الطبيعة، بصورة لا تعترف بالمرجعية الذاتية للقانون بدون الاعتراف بالاستقلاليات الاجتماعية المتعددة كما هو الحال بالنسبة للقانون الليبرالي، الذي يضع آلية السوق كمنظومة ضبطية شاملة. كذلك لا يجب فهم الاقتران البنيوي وفق المقاربة الجوهرية التي تنفي استقلالية الأنساق الاجتماعية لصالح التدخل الدولاتي والضبط العمومي.

إن الاقتران البنيوي في هذه الحالة الوسطية بين حالة الاستقلالية المطلقة لليد الخفية وحالة التحكم السلطوي للدولة القومية، يجب أن يتماشى كذلك مع قدرة الأنساق الاجتماعية على الإنتاج المعياري في مرحلة ما بعد الدولة، وفي نفس الوقت يجب أن يعبّر عن منظومة قانونية ضبطية تتعدى الآثار الجانبية لاستقلالية هذه الأنساق.

إذن، وبعد حالات الفشل والأزمات التي عانت منها الدولة القومية في أواخر القرن ٢٠[٦١]، فإن معظم الأدبيات في هذا المجال ركّزت على البعد القانوني المتمثل في الإشكاليات التي يطرحها القانون الجوهري، وخاصة فيما يتعلق بالمقاربة الضبطية المتمثّلة في الرقابة والسيطرة.

(٦١) S. Svallfors and P. Taylor-Gooby (eds.), The end of welfare state? Responses to state retrenchment? Responses to state retrenchment, Routledge, London, 1999; Bo Sdersten, Globalization and the Welfare State, Palgrave MacMillan, New York, 2004; Neil Gilbert, Transformation of the Welfare State: The Silent Surrender of Public Responsibility, Oxford University Press, New York, 2002.

وقد كانت الإجابة عن هذه الإشكاليات مزدوجة، فمن جهة، توجّهت معظم دول العالم لتبني سياسة تحريرية لنزع العبء الضبطي عن الدولة، وباختصار استعادة مميّزات التوجُّه الشكلي للقانون(٦٢)، ومن جهة أخرى، فإن هذه الإصلاحات لم تستطع الاستغناء عن دعم التوجه الضبطي من أجل تقديم موارد أكثر، ومعلومات أفضل، وتنفيذ أقوى، وباختصار الإبقاء على التوجهات الجوهرية للقانون(٦٣) وبهذا بدأ يظهر خطر الحلقة المفرغة(٦٤).

تظهر هذه الحلقة المفرغة من النقاش نتيجة سعي كلا المنظورين إلى حل إشكاليات جديدة وراهنة بمفاتيح قديمة، مما أتاح الفرصة لبديل ثالث، يحاول فهم الواقع القانوني الحالي ما بعد الدولاتي، ليس بنظرة اختزالية، بل باستيعاب كل الفعاليات الاجتماعية وفق مقاربات تختلف مسمياتها لكن يتشابه فهمها لطبيعة الضبط القانوني ما بعد الدولاتي، فنجد النموذج الإجرائي، ونموذج الإجرائية السياقية، الذي يؤكد أن عدم كفاية الافتراضات الابستمولوجية لأنماط الحوكمة التقليدية، وضرورة تبني مقاربات أكثر انعكاسية لأنماط حوكمة الفعل الجماعي على مستوى الترتيبات المؤسساتية ومستوى الفواعل كذلك. أما نموذج القانون الانعكاسي كما قدّمه Teubner، فهو يعبّر عن المجتمع المعاصر المتفاضل وظيفياً، والذي يؤدي إلى توجهات قانونية تحمل هذا الموقف المزدوج للضبط القانوني.

إن تبرير القانون الانعكاسي لا يتأسس على تمجيد الاستقلالية ولا على الضبط الجماعي للسلوك، بل هو يعني الرغبة في تنسيق أشكال التعاون الاجتماعي المحددة بشكل تكراري. وهو بهذا يجمع كل المفاهيم الليبرالية والنيوليبرالية لدور القانون من خلال تشجيع وتعزيز الاستقلالية الاجتماعية، وما يرتبط بها من مفاهيم اليد الخفية، لكنه في نفس الوقت لا يسعى إلى تأسس أنظمة اجتماعية منظمة طبيعياً، بل يؤكد على فكرة الاستقلالية المضبوطة.

---

(٦٢) هذا الاتجاه عرف أوجّه خلال الثمانيات مع التاتشرية والريغنية.

(٦٣) Peter Taylor-Gooby, Hollowing out versus the new interventionism: Public attitudes and welfare futures, in, S. Svallfors and P. Taylor-Gooby (eds.), The end of welfare state? Responses to state retrenchment, Routledge, London, 1999, pp 01-11.

وهذا يظهر جلياً من خلال المعارضة الاشتراكية والديمقراطية للأجندة النيوليبرالية في سنوات الثمانيات.

(٦٤) John Paterson, op.cit, p 22.

أما عن الوظائف الاجتماعية الخارجية للقانون الانعكاسي فهي مختلفة عن وظائف القانون الجوهري، فهي تتعلق ببناء وإعادة بناء الأنساق الاجتماعية شبه المستقلة عن طريق تكييف إجراءات وعمليات الخطاب الداخلية مع أساليب التنسيق مع الأنساق الاجتماعية الأخرى. ومن أجل تحقيق هذه الوظيفة، يتجه القانون الانعكاسي إلى تبني بنية داخلية ليست محددة بنظام صارم للقواعد، ولا بتوجه هدفي من خلال معايير جوهرية، وإنما يعتمد القانون الانعكاسي على معايير إجرائية تقوم بضبط العمليات وتوزيع الحقوق والقدرات(٦٥).

ويعد مفهوم القانون الانعكاسي في مجال النظرية القانونية مفهوماً ألمانياً بحتاً، والذي بني على أساس إسهامات ثلاثية لكل من Luhmann حول نظرية الأنساق، النظرية المعيارية للخطاب التي أتى بها Habermas، وإسهامات Teubner في الثمانينات من القرن الماضي، الذي عرّف القانون الانعكاسي في صورة ضبط ذاتي مضبوط، وهنا يمثل مفهوم الضبط الذاتي فهم Kant للحرية والاستقلالية كتشريع ذاتي، بينما المضبوط يمثل أمل Hegel في التضامن والاندماج العقلاني للمجتمع في إطار الدولة.

ومن أجل وصوله لوضع المفهوم المتكامل للقانون الانعكاسي، قام Teubner بالتركيز على التشابهات أكثر من الاختلافات الموجودة بين Luhmann و Habermas، حيث إنهما – وبصورة متشابهة إلى حد بعيد – يعيدان بناء المجتمع المعاصر كنسق للتواصل. فالاهتمام ليس منصباً على الأفراد، ولا على البنى الاجتماعية، وإنما على العملية التواصلية، حيث إن البنى الاجتماعية مثل المعايير، المنظمات والمؤسسات، تكون منتَجة ويعاد إنتاجها في هذه العمليات التواصلية. ومادام أن النظرية الاجتماعية ليست قادرة على توقع نتائج هذه العمليات المتنوعة والمعقدة، فإن الاهتمام سوف ينصب على البنى والقواعد التي تحكم التواصلات. وعليه اهتمت كلا النظريتين بإيجاد ما وراء القواعد وما وراء البنى التي تشكّل المجتمع التواصلي، وهذا يكون من خلال قواعد الخطاب الإجرائية (Habermas)، أو بنى الأنساق الاجتماعية والأنساق الفرعية (Luhmann).

إن الاقتران البنيوي في إطار العقلانية الانعكاسية لا يقوم على الاستقلالية التامة للأنساق الأوتوبويتيكية ولا التحكم المطلق فيها. لقد تحدث Peter Evans عن مفهوم

(٦٥) Gunther Teubner, Substantive and Reflexive elements in Modern Law, Law and Society Review, Vol.17, nº2, 1983, pp 254-255.

الاستقلالية المتضمنة كصيغة وسطية بين انسجام المؤسسة الداخلي الذي يعطيها نوعاً من الاستقلالية، وتضمينها في العُقد والعلاقات الاجتماعية التي تربط كل الفواعل الاجتماعية، وتوفر قنوات مؤسساتية للتفاوض وإعادة التفاوض الدائم حول الأهداف والسياسات. إن الدولة التي تكون مستقلة فقط تفتقر لمصادر الذكاء والقدرة على الاعتماد على تنفيذ خاص غير مركزي، كذلك فإن شبكات موصّلة بكثافة بدون بنية داخلية متينة تجعل من الدولة غير قادرة على حل إشكاليات الفعل الجماعي..فقط عندما ينضم التضمين للاستقلالية يمكن للدولة أن تُسمى تنموية(٦٦)، وهو بهذا يسميها الاستقلالية المتضمنة Embedded autonomy للتعبير عن مقاربة جديدة لمفهوم الدولة التنموية بعيدة عن المقاربات الثنائية التقليدية، التدخلية/الليبرالية، وعليه يظهر المزيج التناقضي بين تماسك المؤسسة والتواصلية كصيغة متطورة تمنح القاعدة البنيوية التحتية لتدخل الدولة في التحولات الصناعية في العديد من الدول الصناعية الجديدة.

إن مفهوم الاستقلالية المتضمنة يؤكّد على نسبية الاستقلالية التي شكّلت لب الفلسفة الليبرالية وفق نموذج اليد الخفية، وهنا تتأكد اليوتوبيا الكاملة لنظام السوق، حيث إن هذا النظام لم يستطع أن يحل الإشكاليات الثلاثة الكبرى التي يجب أن يقدّمها أي تصميم اجتماعي: الإشكال الاقتصادي (التنسيق)، الإشكال الأخلاقي (الاستقلالية الفردية)، والإشكال الاجتماعي (النظام)، بدون الحديث عن التناقضات التي يمكن أن تحدث لإعادة إنتاج هذا النظام.

إن القانون الانعكاسي القائم على مبدأ الاستقلالية المتضمنة للأنساق الاجتماعية، ومن خلال منطقه الإجرائي سوف يعمل على تحسين كل صور وسيناريوهات الاقتران البنيوي بين القانون وهذه الأنساق. هذا الاقتران، وبفعل الاستقلالية التي تتمتع بها الأنساق الأتوبويتيكية، سوف يكون فقط في أشكاله العشوائية. مما قد يؤكد أن الاقتران البنيوي سوف يؤدي إلى تغيرات بنيوية انتقالية فقط، وذلك بفعل الانفصال المعياري الغائي لكل نسق فرعي، وهو ما يجعل عملية الاقتران البنيوي بين غايات القانون وغايات الأنساق الاجتماعية (المجتمع) مستحيلة.

في هذا الإطار، يستدعي نموذج البحث مفهوم دسترة القانون في إطار الحوكمة المعاصرة، الذي يسمح بعملية الاقتران عن طريق الانتقال من المفهوم الاختزالي لنقل

(٦٦) Peter Evans, Embedded autonomy, states and industrial transformation, Princeton University Press, New Jersey, USA, 1995, p12.

المعنى من الاجتماعي إلى القانوني نحو عملية تشفير التواصلات المشفرة بطريقة أخرى إلى شفيرة القانون(٦٧)، هذه العملية التي تتم وفق مسار مزدوج يجمع ما بين الدسترة الذاتية للأنساق الاجتماعية (الاستقلالية)، والدسترة المجتمعية (التبعية)، أي إثبات الطابع شبه الاستقلالي للقانون في إطار شبكات الحوكمة المعاصرة بعد الدولة القومية، ويمكن صياغة هذا الطابع في إطار علاقة حلقاتية لا نهائية بين مفهومي الاستقلالية والدسترة، فالقانون لما بعد الدولة القومية ظاهرة مستقلة عن أية عقلانية اجتماعية، تحتاج إلى عمليات دسترة لكي تصبح الاستقلالية القانونية مختلفة عن الكيانات المستقلة الأخرى(٦٨).

إن من بين أهم نتائج الطبيعة الأتوبويتيكية للقانون وللأنساق الاجتماعية الأخرى تلك الميزة العشوائية لعمليات الاقتران البنيوي فيما بينها، والتي لا يمكن تجنُّبها وتدخل دائما في تحديد طبيعة الضبط واتجاهاته، حيث يتوقف هذا الاقتران على النوعيات المختلفة للعمليات التكرارية والمعتمدة على الانغلاق المتبادل لهذه العمليات. وعليه فالمهمة الأساسية للقانون الانعكاسي هي تحسين الاقتران البنيوي بين القانون والأنساق الاجتماعية، بما يتوافق مع الآثار والإجابات المنحرفة والجانبية لهذا الاقتران.

خاتمة:

من خلال ما سبق الإشارة إليه، وبالنظر إلى المستجدات الحالية التي صاحبت هبوط الدولة بكل ميراثها الذي أثقل كاهل المنظومة المعيارية للمجتمع، من خلال الممارسات التي عرفها مفهوم الضبط القانوني في مرحلة الحداثة، فقد طرأت مجموعة من المتغيّرات الجديدة الناتجة أساساً عن العودة القوية للسوق وسقوط حذر للضبط العمومي، مما أنبأ بصدور نسخة جديدة للاقتصاد الليبرالي وما يصاحبه من عقلانية شكلية للضبط القانوني، بعد هيمنة العقلانية الجوهرية المميّزة لدولة الرّفاه.

إن هذا التفكير الاختزالي داخل دائرة النقاش بين الشكلييّن والجوهريّين لا يعبّر بصورة دقيقة عن حقيقة العلاقات الاجتماعية التي صاحبت سقوط دولة الرفاه، ولا يمنحنا إطاراً لتحليل الظواهر الاجتماعية الراهنة، فلا يمكن تصوّر أنظمة شمولية

(٦٧) Gunther Teubner, The two faces of Janus, op.cit, p 135.

(٦٨) يضع André-Jean Arnaud تصوُّراً آخر لهذا الطابع شبه المستقل في إطار علاقة جدلية بين الاستقلالية القانونية والتفكير القانوني، هذا الأخير يقوم بعملية اقتران غايات القانون وغايات المجتمع التي لا يمكن الحصول عليها من مفهوم الاستقلالية القانونية، انظر:
André-Jean Arnaud, Critique de la raison juridique. Vol. 1- Ou va la sociologie du droit?, paris, L.G.D.J, 1981, pp 08-48.

جديدة مهيمنة على فعاليات المجتمع تخلُّف الأنظمة الشمولية التي عرفتها مرحلة الحداثة، ولا يمكن قبول فكرة العولمة الاقتصادية كنظام ضبطي عالمي يحكم كل القطاعات الاجتماعية. فلا اليد الخفية والاستقلالية المطلقة ولا دولة الرّفاه وآليات السّيطرة والتّحكم يمكن أن تشكّلا العقلانية القانونية للظاهرة المعيارية ما بعد الدولاتية، حيث إنّه لابد من مساحات غير خطية تستطيع أن تخلق الانسجام بين أطراف الحقائق التناقضية الرّاهنة، وهذا ما ذهبت إليه هذه الدراسة من خلال مفهوم الاستقلالية المتضمنة التي تستطيع أن تضمن استقلالية الأنساق الاجتماعية المتخصصة وظيفيا لكن في إطار المنطق الجماعي الذي يحكمها على أساس أنها تمثل مجموعة موحّدة في إطار المجتمع العالمي.

إن ضبط مجتمع ما بعد الدولة القومية، الذي يشكّل وحدة متعدّدة بامتياز، لابد أن يُراعي هذه القاعدة الضبطية وفق مفاهيم قانونية جديدة تتعدّى المفردات الشكلية أو الجوهرية نحو عقلانية انعكاسية إجرائية تفاوضية تمزج كل المظاهر المميّزة للظاهرة المعيارية في مرحلة ما بعد دولة الرّفاه.

المراجع

- الجزيري، محمد مجدي، **البنيوية والعولمة في فكر كلود ليفي شتراوس**، الطبعة الثالثة، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،١٩٩٩
- الدواي، عبد الرزاق، **موت الإنسان في الخطاب الفلسفي المعاصر، هيدغر، ليفي شتروس، ميشيل فوكو**، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، ١٩٩٢
- حمودة، عبد العزيز، **المرايا المحدبة، من البنيوية إلى التفكيك**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت،١٩٩٨
- دولوز، جيل، **المعرفة والسلطة، مدخل لقراءة فوكو**، ترجمة سالم يفوت، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧
- فوكو، ميشيل، **حفريات المعرفة**، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٨٧

- Arnaud, André-Jean, Critique de la raison juridique. Vol. 1- Ou va la sociologie du droit?, paris, L.G.D.J, 1981.
- Assens, Christophe, Stability and plasticity in self-organized networks, European Journal of Economic and Social Systems, Vol.14, n»4, 2000, pp 311-332.
- Belley, Jean-Guy, L'Etat et la régulation juridique des sociétés globales, Pour une problématique du pluralisme juridique, Sociologies et Sociétés, Vol.18, n»1, 1986, p 11-32.
- Belliotti, Raymond A., Critical legal studies: the paradoxes of indeterminacy and nihilism, Philosophy Social Criticism, Vol.13, 1987, pp 145- 154 .
- Campbell, David, Reflexivity and welfarism in the modern contract law, Oxford Journal of Legal Studies, Vol.20, no3, 2000, pp 477-498.
- Derrida, Jacques (a), De la Grammatologie, Paris: Ed. de Minuit, 1967.
- Derrida, Jacques (b), L'écriture et la difference, Paris, Seuil, 1967.

- Derrida, Jacques, Des tours de Babel, in J. Derrida, Psyché: Inventions de l'autre, Galilإe, Paris, 1987.
- Evans, Peter, Embedded autonomy, states and industrial transformation, Princeton University Press, New Jersey, USA, 1995.
- Foucault, Michel, L'archéologie du savoir, Gallimard, 1969
- Gilbert, Neil, Transformation of the Welfare State: The Silent Surrender of Public Responsibility, Oxford University Press, New York, 2002.
- Guehenno, J.-M, The End of the Nation-State, University of Minnesota Press, 1995.
- Kennedy, David, Critical Theory, Structuralism and Contemporary Legal Scholarship, New England Law Review, Vol.21, 1985-1986, pp 209-289.
- Hasnas, John, The Myth of the Rule of Law, Wisconsin Law Review, Vol.1995, pp 199-233.
- Heidegger, Martin, Lettre sur l'humanisme, Traduction de Roger Munier, Paris, Aubier, 1964.
- Lobel, Orly, The Renew Deal: The Fall of Regulation and the Rise of Governance in Contemporary Legal Thought, Minnesota Law Review, Vol.89, 2004, pp 262-390.
- Luhmann, Niklas, Limits of Steering, Theory, Culture and Society, Vol.14, n»1, 1997, pp 41-57.
- Lyotard, Jean -François, The Differend: Phrases in Dispute, Manchester, Manchester University Press, 1987.
- Lyotard, J- F., The Postmodern Condition: A Report on Knowledge, Manchester University Press, Manchester, 1984.
- Michaels, Ralf and Jansen, Nils, Private Law beyond the State? Europeanization, Globalization, Privatization, American Journal of Comparative Law, Vol.54, n»4, 2006, pp 845-892.

- Mockle, Daniel, La gouvernance publique et le droit, Les Cahiers de droit, Vol. 47, n»1, 2006, pp 89-165.
- Newey, Glen, After Politics, The Rejection of Politics in Contemporary Liberal Philosophy, Palgrave, New York, 2001.
- Noreau, Pierre, Comment la législation est-elle possible? Objectivation et subjectivation du lien social, Revue de droit de McGill, Vol. 47, 2001, pp 195-235.
- Noreau, Pierre, la superposition des conflits: limites de l'institution judiciaire comme espace de résolution, Droit et Société, n»40, 1998, pp 585-612.
- Oman, Nathan, Unity and Pluralism in Contract Law, Mich. L. Rev, Vol.103, 2005, pp 1483-1506.
- Ost, F., van de Kerchove, M., De la pyramide au réseau? Pour une théorie dialectique du droit, Publications des FUSL, Bruxelles, 2002.
- Paterson, John, Reecting On Reexive Law, in, M. King and Ch. Thornhill (eds.), Luhmann on Law and Politics: Critical Appraisals and Applications, Hart, Oxford, 2006, pp 13-36.
- Paterson, John and Teubner, Gunther, Changing Maps: Empirical Legal Autopoiesis, in, Reza Banakar and Max Travers (eds.), Theory and Method in Socio-legal Research, Hart, Oxford 2005, pp 215-237.
- Polanyi, Karl (1944), The Great transformation: the political and the economic origins of our time, Beacon Press, USA, 2001.
- Rolland, Louise, Les frontières de l'ordre contractuel: les stratégies économiques et juridiques, Les Cahiers de Droit, Vol.47, n»1, mars 2006, Universitļ Laval, pp 13-32.
- Rolland, Louise, Les figures contemporaines du contrat et le Code civil du Québec, Revue de Droit de McGill, Vol.44, 1999, pp 903-952.

- Santos, Boaventura de Sousa, Droit : une carte de la lecture déformée Pour une conception postmoderne du droit, Droit et société, Vol.10, 1988, pp 379-405.
- SBo, Globalization and the Welfare State, Palgrave MacMillan, New York, 2004.
- Svallfors, S. and Taylor-Gooby, P. (eds.), The end of welfare state? Responses to state retrenchment? Responses to state retrenchment, Routledge, London, 1999.
- Taylor-Gooby, Peter, Hollowing out versus the new interventionism: Public attitudes and welfare futures, in, S. Svallfors and P. Taylor-Gooby (eds.), The end of welfare state? Responses to state retrenchment, Routledge, London, 1999, pp 01-12.
- Terry, Larry. D., The tinning of administrative institutions in the hollow State, Administration & Society, Vol.37, n»4, September 2005, pp 426-444.
- Teubner, Gunther, Contracting worlds: the many autonomies of private law, Social & Legal Studies, Vol.9, n»3, 2000, pp 399-417.
- Teubner, Gunther, The two faces of Janus: rethinking legal pluralism, in, Jyrki Uusitalo, Zenon Bankowski and Kaarlo Tuori (eds.), Law and Power: Critical and Socio-Legal Essays, Deborah Charles, Liverpool, 1998, pp 119- 140.
- Teubner, Gunther, Social Order from Legislative Noise? Autopoietic Closure as a Problem for Legal Regulation, In, Alberto Febbrajo and Gunther Teubner (eds.), State, Law and Economy as Autopoietic Systems, Giuffrɜ, Milano, 1992, pp 609-649.
- Teubner, Gunther, After Privatisation? The Many Autonomies of Private Law, Current Legal Problems, Vol.51, 1998, pp 393-424.
- Teubner, Gunther (a), The king's many bodies: self-decon-

struction of law's hierarchy, Law and Society Review, Vol.31, n»4, 1997, pp 763-787.

- Teubner, Gunther (b), Altera pars audiatur: Law in the Collision of Discourses. In: Richard Rawlings (ed.), Law, Society and Economy, Oxford University Press, Oxford 1997, pp 99-123.
- Teubner, Gunther, Droit et réflexivité. L'auto-référence en droit et dans l'auto-organisation, Bruxelles, LGDJ, Paris, 1994.
- Teubner, Gunther, After Legal Instrumentalism: Strategic Models of Post-Regulatory Law, in, Gunther Teubner (ed.), Dilemmas of Law in the Welfare State, De Gruyter: Berlin/ New York 1986, pp 299-325.
- Teubner, Gunther, Substantive and Reflexive elements in Modern Law, Law and Society Review, Vol.17, n»2, 1983, pp 240-285.
- Varela, F., H. Maturana, and R. Uribe, Autopoiesis: The Organization of Living Systems, Its Characterization and a Model, Biosystems, Vol. 5, 1974, pp 187-96.
- Vesting, Thomas, The network economy as a challenge to create new public law (Beyond the state), in, Karl-Heinz Ladeur (ed.), Public Governance in the Age of Globalization, London, Ashgate, Aldershot, 2004, pp 247-288.
- Whitehead, Jason. E., From criticism to critique: preserving the radical potential of critical legal studies through a reexamination of Frankfurt school critical theory, Florida State University Law Review, Vol.26, 1999, pp 701-742.
- Zumbansen, Peer (a), The Law of Society: Governance Through Contract, Indiana Journal Global Legal Studies, Vol.14, Issue 2, Summer 2007, pp 191-233.
- Zumbansen, Peer (b), Globalizing Savigny? The State in Savigny's Private International Law and the Challenge from

Europeanization and Globalization, in, Michael Stolleis and Wolfgang Streeck (eds.), Aktuelle fragen politischer und rechtlicher steueung im context fer globalisierung, Baden-Baden: Nomos, 2007, pp 119-144.

- Zumbansen, Peer, Piercing the Legal Veil: Commercial Arbitration and Transnational Law, European Law Journal, Vol.8, 2002, pp 400-432.